فقْهُ الحديثِ بيْن
أصول المتقدّمين وآراء المحْدَثين

أ. صالح بن سعيد عومار الجزائري
جامعة الأمير عبدالقادر للعلوم الإسلامية،
قسنطينة الجزائر

ـ خطة البحث

إشكالية البحث

ـ **المبحث الأول**: أهمية البحث ودوافعه

ـ **المبحث الثاني**: فقه الحديث، مفهومه وعناية المحدثين به مظاهر عناية المحدثين بفقه الحديث.

ـ **المبحث الثالث**: منهج (أصول) الأئمة المتقدمين في فقه الحديث.

ـ **المبحث الرابع**: آراء الْمُحْدَثين في فقه الحديث.

ـ **خاتمة**، وتوصيات.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين، أمّا بعدُ:

إشكالية البحث

صحّ عن النبي ﷺ قوله: «... **فإنه من يعش منكم بعدي فسيرى اختلافاً كثيرا، فعليكم بسنّتي وسنّة الخلفاء الراشدين المهديين، عَضُّوا عليها بالنواجِذ، وإيّاكُم ومحدثات الأمور**»[1].

وقد صدقت نبوته ﷺ، فكثير من المسلمين اليوم تنكبوا سنته علما وعملا، فهما والتزاما، فكان من نتيجة ذلك ما نعيشه من تخلف وفقر، وشقاق ونزاع، وهوان على الأعداء. وما عزّ الأوائل إلا بتمسكهم بدينهم، وحسن فهمهم له، وما ذلّ المسلمون اليوم، إلا بإعراضهم عن سنة نبيهم؛ إعراض علم وفهم، وإعراض عمل والتزام... ومن ذلك، أسلوبُ التفقه والفهم للحديث النبوي الشريف، والذي لا يشك عالِمٌ أوعاقل منصف أنه لا ينتظم وفق منهج علمي سليم، كالذي عدناه عن سلف هذه الأمة، من الصحابة والتابعين لهم بإحسان ومن تبعهم من

---

(١) حديث صحيح: رواه أحمد ٤/ ١٢٦، ١٢٧ ـ والدارمي (٩٦) ـ وأبو داود (٤٦٠٧) ـ والترمذي (٢٦٧٦) وقال: هذا حديث حسن صحيح ـ وابن ماجه (٤٣، ٤٤) ـ وابن أبي عاصم في «السنة» ٢٧) ـ والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» ٢/ ٦٩ ـ وابن حبان في صحيحه (٥) ـ...

الأئمة الأعلام ـ أهل السنة وأصحاب الحديث ـ، وهذا الخلل في الفهم، نتج عنه قصور كبير في العمل والالتزام بالسنة النبوية، لأن العمل ثمرة العلم، فالعلم النافع ـ الفهم الصحيح ـ هو أساس العمل الصالح...

ولِأنّ الكلّ يدرك أن عزّ الأمة وسؤددها في الدنيا والآخرة، لا يكون إلا برجوعها إلى دينها كتابا وسنة، وجدنا العديد من الباحثين يتساءل عن أهمّ قضيّةٍ تتعلق بالسنة النبوية، ألا وهي: كيف نفهمها؟، وكيف نتعلمها ونعمل بها؟، يقول أحد الباحثين: «إن أزمة المسلمين الأولى في هذا العصر هي أزمة فكر... وأوضح ما تتمثل فيه أزمة الفكر هي أزمة فهم السنة والتعامل معها.»..[1]، ويقول آخر: «ومن القضايا التي تحتاج إلى مزيد من البحث في هذا الجانب، ولها صلةٌ بقضية فهم السنة النبوية ودراستها، ما يلي:

أولاً: شروط الفهم، إذا كانت قضية السنة النبوية قضية فهم، فما هي عوامل تفاوت الفهم واضطرابه في بعض الأحيان عبر التاريخ؟، وما أسبابه؟، وما هي خواص وصفات ومميزات العقل القادر على فهم السنة، وحسن التعامل معها؟، وما علاقة الفهم بالالتزام الإسلامي... وكيف تُعالج أزمةُ الفهم بمعالجة سائر الجوانب المؤثرة فيها...»[2]، ويقول أيضا: «... هذا الجانب الذي لم يُعط من الاهتمام ما يستحقّه، سواء على مستوى الحوار، أو على مستوى البحث العلمي والتأليف، أو على مستوى التدريس والتعليم»[3].

إن مثل هذه التساؤلات العميقة والمتكررة، لتؤكد أهمية إشكالية فهم الحديث النبوي، وتؤكد أيضا، أن كثيرا من الباحثين والدعاة ما زالوا يبحثون عن المنهج الأمثل، والاتجاه الأصوب في فهم الحديث الشريف، فهما

---

(١) د/ يوسف القرضاوي «كيف نتعامل مع السنة النبوية» ص٢٧.

(٢) د/ طه جابر العلواني، مقدمة كتاب «كيف نتعامل مع السنة النبوية» ص ١٠، ١١.

(٣) نفسه ص ١٦.

صحيحا يكفل لهذه الأمة حسنَ العلم، وسدادَ العمل، ويكون كفيلا بإعطاء الحلول لكل المشاكل والأزمات، والتساؤلات الراهنة والمعاصرة...

فكيف يمكن إذن تفعيل أثر السنة النبوية، وإحياء دورها في تصحيح مسار الأمة، وإعطاء الرؤية الواضحة والتصور السليم والفهم القويم، الذي يساعد على تقديم التفسير الصائب والمقنع لكل القضايا والمشاكل الراهنة.

في وقتٍ ينادي فيه البعضُ بضرورة إعادة فهم الحديث النبوي، دون تقيّد بفهوم السابقين بَلْهَ اللاحقين، بل يُطلق العنان للعقل المعاصر أن يفهم الحديث الشريف فهما بعيدا عن فهوم المتقدمين بُعْدَ زماننا عن زمانهم، فيقول أحدهم: «إن الإنسان غير معصوم في فهمه واجتهاده ولو كان في أعْلى مقام من العلم بين أهل زمانه... ولا عبرة في ذلك بكونه سابقاً أو لاحقا، وكَوْنِه من الأقدمين أو من الْمُحْدَثين العصريين.»..[1]، وأكثرُهم يقولون: «لا ينبغي أن نتعامل مع النصوص النبوية تعاملا تقليديا، بل يجب أن نتعامل معها من منظور مستحدثات العصر وحيثياته.».

فما هو إذن، السبيلُ الأمثل والطريق الأقوم لفهم الحديث النبوي الشريف؟، هل لنا كامل الحرية وحقّ الاستقلال في فهمه كما شئنا، المهم كما يقال أن نُرَاعي مقاصدَ الشريعة العامة...؟!

أم أن لفهم الحديث الشريف قواعد وضوابط، ومنهجا علميا، ينبغي مراعاتُه والتزامه، وعدم التفلت منه، حتى لا تزيغ بنا الأهواء والآراء عن الفهم الصحيح لهذا الدين، ولا نشذ في آرائنا واجتهاداتنا عن جماعة المسلمين.

(١) مصطفى أحمد الزرقا «العقل والفقه في فهم الحديث النبوي» ص ٩، وقد طبع الكتاب ضمن سلسلةٍ تحت عنوان «كتب قيّمة»!!!.

أهميّة البحث ودوافعه

تتلخص أهمية البحث ودوافعه في نقاط عدّة، يمكن تسجيلها كما يأتي:

١ ـ فهمُ السنة النبوية وأثره الكبير في تيسير تعلمها والعمل بها، ودعوة الأمة للرجوع إليها وإلى هداياتها. ونظرا للأهمية البالغة لهذه القضية، وجدناها محل اهتمام كبير من الباحثين والأساتذة المختصين... فأُلِّفتْ فيها كتب ومؤلفات، حاولت دراسة الموضوع وتجلية غوامضه...

ذلك أن حسن الفهم للحديث الشريف كان أساس عزّ الأمة الإسلامية خلال قرونها المفضلة... وبالمقابل، فسوء الفهم هو الذي جرّ عليها بعد ذلك الويلاتِ والفتنَ، والتفرق والتمزق، وتكالب الأعداء... يقول العلاّمة ابن القيّم ـ رحمه الله ـ:

«ينبغي أن يُفهم عن الرسول ﷺ مراده من غير غلوّ ولا تقصير، فلا يحمل كلامه ما لا يحتمله، ولا يقصر به عن مراده وما قصده من الهدى والبيان، وقد حصل بإهمال ذلك والعدول عنه، من الضلال والعدول عن الصواب، ما لا يعلمه إلا الله، بل سوء الفهم عن الله ورسوله أصل كل بدعة وضلالة نشأت في الإسلام، بل هو أصل كل خطأ في الأصول والفروع...

وهل أوْقَعَ القدريةَ والمرجئةَ والخوارجَ والمعتزلة والجهمية والرافضة وسائرَ طوائف أهل البدع، إلا سوءُ الفهم عن الله ورسوله ﷺ، حتى صار

الدين بأيدي أكثر الناس، هو موجِبُ هذه الأفهام!، والذي فهمه الصحابةُ ﷺ ومن تبعهم عن الله ورسوله ﷺ، فمهجورٌ لا يُلتفتُ إليه، ولا يرفع هؤلاء به رأساً»[1].

وهذا كلام عظيم، وتأصيل بديع، من مثل هذا الإمام ـ رحمه الله ـ، يجلي حقيقة هذا الدين، وحقيقة السنة النبوية، وأنه لا سبيل إلى حسن فهمها، وفهم مقاصدها وهداياتها، إلا بلزوم فهم الصحابة، والتابعين لهم بإحسان. نعم، وما لحقت الفتن والمصائب بهذه الأمة إلا بسبب سوء الفهم، والذي تبعه لزاماً وحتما سوء التطبيق والعمل، وهو ما تزال تعاني منه الأمة إلى يومنا هذا.

٢ ـ وقد نجم عن هذا، إعراضُ كثير من المسلمين عوّامهم ومثقفيهم عن الهدي النبوي، لِما رأوه من **غلوّ في فهمه وتطبيقه من جهة**، حيث أوقع أصحابَه في فتن التكفير، والتبديع والتجريح بدون مسوّغ مقبول، وما تبعه من خروج على الأنظمة والحكام، ومواجهات دامية معهم، بدعوى الجهاد وتغيير المنكر، فافتتن بها شباب الأمة...

كما أدى هذا الغلوُّ بأصحابه إلى عصبية مذهبية، وتقليد أعمى، حصر هذا الدين ـ على رحابته وسعته ويسره ـ في رأي فقيهٍ، وتحت مذهب واحد، ضيّق على الناس واسعاً، وعسّر عليهم ميْسُوراً، وجعل النصوص النبوية طَيّعَةً للمذهب، خادمةً له، مصوبة لآرائه واجتهاداته...

قابل هذا الغلو والإفراط، **إتّجَاهٌ آخر، فرّط في حسن فهم** الحديث النبوي، فتجرّأ على تفسيره دون مراعاة لقيود أو ضوابط، فبرروا واقعا فاسدا، أحلّوا حرامه، وسوّغوا محدثاته، وطوّعوا له الأحاديث النبوية، كي تتلاءم مع واقع الناس وما يهوَوْنه ويحبّونه... بدعوى الاعتدال والتيسير، والتسامح وحوار الحضارات...

وهكذا ضاع الحق بين إفراط وتفريط، وهو ما انعكس سلبا على السنة

---

(١) كتاب الروح ص ٩١، ٩٢.

النبوية، فانبرت أقلام الأعداء والخصوم، يثيرون حولها الشبهات والشكوك، ويلمزونها بالتخلف والتحنّط، وأنها غَدَتْ مجرد موروث وتراث ثقافي، مكانه المكتبات والمتاحف، ليس إلا.

ونقول بكل صراحة، إنه ما ذاعَ الباطلُ إلا بِخُفُوتِ صوت الحقّ، ولو أن أهل الحق أحسنوا عرض السنة النبوية وفق مفهومها الصحيح، والذي لا تعارض بينه وبين الفطر السليمة والعقول الصحيحة، لوجدنا الكثير ينقاد لهذه السنة ولهداياتها، ولتسارع الناس إلى تعلمها والعمل بها، ولا يردّها حينذاك إلا مكابر معاند... لأننا نلاحظ أن بعض من زَهِدُوا ويُزَهِّدُون في السنة النبوية، ويزعمون الاكتفاء بما في القرآن، أو بما يتوافق مع ظاهره، إنما ذلك بسبب جهلهم بحقيقة السنة النبوية وبمفهومها الصحيح، وبما يشاهدونه ويسمعونه من مفاهيم لا تتماشى مع فطرهم، بل ويَرَوْنَ من نتائج هذه المفاهيم كثرةَ الفتن، وسفكَ الدماء، وتشتت أصحابها شيعا وأحزابا... فكيف بهم يقتنعون بها ويهتدون بهديها، في زمان تسلط فيه العدو بقوّته وبَهْرجَةِ حضارته، فأخذ بمجامع قلوبهم، واشرأبّت نحوه أبصارهم... والله المستعان.

٣ ـ ومن أهمّ أهداف البحث محاولة إعطاء الجواب الشافي لهذا الداء العضال، الذي أشرتُ إليه وإلى بعض مفاسده، ذلكم الجواب هو ما أَصّلَهُ إمامُ دار الهجرة مالك بن أنس ـ رحمه الله ـ حينما قال: «لا يَصْلُحُ آخرُ هذه الأمّة إلا بما صَلُحَ به أوّلُها»، نعم، فإن هذا الدين قد كمل، وكما كمُلَ تنزيلُه، فقد كمل أيضاً فهمُه وبيانُه، ولا سبيل إلى السؤدد والتمكين إلا بفهم الحديث النبوي، وَفْقَ فهوم المتقدمين؛ من الصحابة والتابعين، ومن تبعهم بإحسان من الأئمة الأعلام، أئمة الحديث والفقه، أهل السّنة وأصحاب الحديث.

ـ فما المقصود بفقه المحدثين، وما أصول مدرستهم، ومعالم منهجهم في الاستنباط والتعامل مع الحديث الشريف؟؟

لقد سبق أن بحث هذا الموضوع المهمّ د/ عبدُ المجيد محمود في

كتابه: «الاتجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث خلال القرن الثالث الهجري»، وحاول فتح هذا الباب المغلق، والولُوج إلى مكنونه العميق، ومكنوزه الدفين، وقد وُفّق إلى حدّ كبير، لكنّ الكتاب بقي حبيس أدراج المكتبات، ولم تلْقَ فكرتُه صداها اللائق بها في الأوساط العلمية، بسبب طغيان المدرسة المذهبية على الساحة من جهة، والمدرسة العقلية الاعتزالية المستقلة في فهم السنة من جهة ثانية، مُتّهمين في الوقت نفسه أهْلَ الحديث، وسَلَفَ الأمّة بأنهم لا فقه لهم بالحديث، وأن فهمَهم بَدَويّ لا يتماشى مع متطلبات الحياة العصرية، والحضارة الآنية. فكان لزاماً، محاولة إعادة بعث هذه الفكرة بمثل هذه البحوث، عساها تَكْسِرُ حواجزَ التقليد، وتُجَلّي غشاواتِ التحزّب، وتقود الأمة من جديد إلى سنة نبيها ﷺ كما عَلَّمَها أصحابَه، وكما فهموها والتزموها ـ رضي الله عنهم ـ.

وإن تأصيل هذا المذهب، وبيانَ ميزاته وحسناته، أمرٌ مهم ومطلوب، سواء على مستوى البحث العلمي والتأليف، أم على مستوى الحوار، أم على مستوى التدريس والتعليم، خدمة للحديث الشريف ولأئمته الأعلام.

٤ ـ كما يهدف البحث إلى دفع التهمة عن أهل الحديث ونقّاده بأنهم لا يحسنون إلا نقل الأخبار، وتصحيحها أو تضعيفها، أمّا أن يكونَ لهم فقْهٌ وفهمٌ فلا، وإنْ كان، فهو فهْمٌ سطحي، بعيد عن روح الشريعة ومقاصدها... فلا علم عندهم بعلل الأحاديث التشريعية، ولا بمقاصد الدين، وأصوله العامة[1].

٥ ـ ومن دوافع البحث أيضا، هذا الاتجاه المعاصر الذي انتحله عدد من الباحثين والدعاة، محاولين من خلاله الاستقلال بفهم الحديث الشريف، دون تقيّد بفهم أحدٍ، بل الواجب ـ حسب نظرهم ـ هو فهم الحديث النبوي حسب ما يقتضيه العصر ومتطلباته، وحسب ما يتقبله العقل المعاصر، ويقنع به في تساؤلاته، يقول أحدُهم:

---

(١) انظر: الاتجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث ص٩١.

«إن إغلاق باب المجاز في فهم الأحاديث، والوقوف عند المعنى الأصلي الحرفي للنصّ، يَصُدّ كثيرا من المثقفين المعاصرين عن فهم السنة، بل عن فهم الإسلام، ويُعرِّضهم للارتياب في صحّته إذا أخذوا الكلام على ظاهره، في حين يجدون في المجاز **ما يُشْبِعُ نَهْمَهم، ويُلائم ثقافتهم**، ولا يخرجون به على منطق اللغة، ولا قواعد الدين.

كما أن بعض أعداء الإسلام، كثيرا ما يتخذون من هذه المعاني الأصلية، تكأةً للسخرية من المفاهيم الإسلامية، ومنافاتها للعلم الحديث، والفكر المعاصر»[1].

فاعتقاد هؤلاء أن المفاهيم الإسلامية للأحاديث النبوية[2]، تتنافى مع العلم الحديث والفكر المعاصر!!، جعلهم يردون تلك المفاهيم ويرفضونها، ومن ثمة يستقلون بفهم السنة، مقدمين فهوما وآراء تتوافق مع الاتجاه الغربي المادي، ونظرياته الفكرية المعاصرة...

ولا شك أن في هذا عظيم الخطر على السنة النبوية، إذْ نجعلها محكومة لا حاكمة، ومن ذا الذي يحكم عليها، إنها عقلية الإنسان المعاصر ـ الغربي ـ، بأفكاره وثقافته[3].

---

(١) د. يوسف القرضاوي «كيف نتعامل مع السنة النبوية» ص ١٦٥.

(٢) وهم يقصدون بهذا مفاهيمَ السّابقين، المروية عن الصحابة والتابعين والأئمة الأعلام، وكل هذا بسبب ضعفهم أمام الغرب الكافر، وانبهارهم بمدنيته، ومحاولة ظهورهم أمامه بمظهر الاعتدال والتسامح....

(٣) إن العقل المعاصر أو العقلية المعاصرة، التي يتحدث عنها الكثير من الباحثين، ويُراد أن نفهم السنة النبوية حسب مفاهيمها وما يتلاءم مع ثقافتها، هي للأسف ليست عقلية مسلمة، بل هي عقلية الغرب الكافر، والتي من أهمّ ميزاتها:
ـ أنها عقلية كافرة بالله عزَّ وجلَّ وبرسوله ﷺ وبهذا الدين...
ـ أنها عقلية مادية، قيمة الإنسان عندها، وكذا جميع الأمور هي المادة لا غير... أنها عقلية تسلطية مصلحية، لا يهمها إلا مصلحتها الخاصة، حتى ولو هلك الناس كلّهم... والواقع خير شاهد.
فهل يُعقل إذن أن نجعل هذا العقل المعاصر وثقافته، هو الميزان في فهم الحديث=

٦ ـ وهذا كلّه يؤكد أهمية قضية «فهم الحديث الشريف»، وما يتبعها من العمل والدعوة إليه، وأنها من أساسيات قضايا السنة النبوية قديما وحديثا، والتي يُثار حولها جدل علمي كبير، وقد سبق قول ابن القيم: «... بل سوء الفهم عن الله ورسوله أصل كل بدعة وضلالة نشأت في الإسلام، بل هو أصل كل خطأ في الأصول والفروع»...، وقول أحد المعاصرين: «... هذا الجانب الذي لم يعط من الاهتمام ما يستحقه، سواء على مستوى الحوار، أو على مستوى البحث العلمي والتأليف، أو على مستوى التدريس والتعليم».

ولا شك أن الفهم الصحيح للسنة النبوية، هو ما فهمه الصحابةُ عن النبي ﷺ، ثم توارثه عنهم تابعوهم، فعنهم أئمةُ الحديث والفقه، وإذ هذا كذلك، فإن هذا الفهم القويم هو المخرج من هذه الأزمة، وهو العاصم لهذه الأمة من الانحراف عن جادّة الصواب، والكفيل بتوحيدها على كلمة سواء، وهو الأرحم بالموافق والمخالف لأنه لا شطط فيه ولا زيغ، وهو الأيسر في فقهه على الناس، والأحْكم في جميع المسائل التي تشعبت فيها الآراءُ واختلفت فيها المذاهب، ويكفينا في هذا شهادة أحد علماء الأحناف[1] ـ شهادة حق وعدل وإنصاف ـ لمذهب أهل الحديث، بأنه الأصوب منهاجا والأقوم ترجيحا، فيقول:

«ومن نظر بنظر الانصاف، وغاص في بحار الفقه والأصول متجنبا الاعتساف، يعلم علما يقينيا أن أكثر المسائل الفرعية والأصلية التي اختلف العلماء فيها، فمذهبُ المحدثين فيها أقوى من مذاهب غيرهم، وإني كلما أسير في شُعب الاختلاف، أجد قوْلَ المحدثين فيه قريبا من الانصاف، فللّه

= الشريف، وفي قبوله وردّه، فما وافق ثقافته قبلناه وارتضيناه، وما لا، فلا. ولو أجزنا لأنفسنا أن نعطيَ لعقلٍ ما هذا الحق، لأعطيناه لعلماء الأمة وصلحائها... لكن أبى الله أن يعطي هذا الميزانَ والفضل لأحدٍ، إلا لأصحاب محمد ﷺ ـ رضي الله عنهم ـ.

(١) هو: أبو الحسنات محمد بن عبدالحيّ اللكنوي (ت١٣٠٤) مؤلف «الرفع والتكميل في الجرح والتعديل».

درّهم، وعليه شكرهم ـ كذا الأصل ـ كيف لا، وهم ورثة النبي ﷺ حقّاً، ونوابُ شرعه صدقا، حشرنا اللهُ في زمرتهم، وأماتنا على حبّهم وسيرتهم»[1].

(١) «إمام الكلام فيما يتعلق بالقراءة خلف الإمام» ص١٥٦، بواسطة: سلسلة الأحاديث الصحيحة للألباني ١٤٢/١ رقم ٢٧٠ ـ وصفة صلاة النبي ﷺ ص٤٣، له أيضاً.

فقه الحديث، مفهومه، وعنايةُ المحدّثين به

فقهُ الحديث قسمٌ من أقسام علوم الحديث الأربعة: [الرواية وفنونها - الجرح والتعديل - التصحيح والتعليل - وفقه الحديث]، يقول أبو عبد الله الحاكم النيسابوري:

«النوع العشرون من هذا العلم: معرفة فقه الحديث، إذ هو ثمرة هذه العلوم، وبه قِوام الشريعة، فأمّا فقهاء الإسلام أصحاب القياس والرأي، والاستنباط والجدل والنظر، فمعروفون في كل عصر وأهل كل بلد. ونحن ذاكرون بمشيّة الله في هذا الموضع فقه الحديث عن أهله، ليستدل بذلك على أن أهل هذه الصنعة من تبحر فيها، لا يجهل فقه الحديث، إذ هو نوع من أنواع هذا العلم.

فممن أشرنا إليه من أهل الحديث: محمد بن مسلم الزهري، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وعبدالرحمن الأوزاعي، وسفيان بن عيينة، وعبد الله بن المبارك، ويحيى القطان، وعبدالرحمن بن مهدي، وعلي بن عبد الله المديني، وإسحاق بن إبراهيم، وأحمد بن حنبل.»..[1]، وروى الرّامَهُرْمُزي عن البخاري قال: «سمعتُ علي بن المديني يقول: التفقه في معاني الحديث نصفُ العلم، ومعرفة الرجال نصف العلم»[2].

---

(١) معرفة علوم الحديث ص٦٣، ٨٥.

(٢) المحدّث الفاصل بين الرّاوي والواعي ص٣٢٠ رقم ٢٢٢ - وسير أعلام النبلاء ٤٨/١١.

ولا يقتصر فقه الحديث عند أهله على أبواب الأحكام فحسب، بل يعمّ جميع أبواب الدين؛ من عقائد، وأخلاق، وآداب، وعبادات، ومعاملات، وأخبار الأمم السابقة، والفتن والملاحم، والتفسير، ومسائل التكفير والتفسيق، والإمامة والإمارة، والجهاد والسياسة...

مظاهر عناية المحدثين بفقه الحديث:

ومن أوضح الأدلة على عناية المحدثين بفقه الحديث، جريان عملهم طيلة عدة قرون على هذا، ونلحظ ذلك فيما يأتي:

١ ـ تصنيفهم المصنفات والدواوين لجمع السنة النبوية، وترتيبها على الأبواب الفقهية، ك: الموطأ، والصحيحين، والسنن، والمصنفات، والصحاح، وكتب «السنة» فهذه الدواوين جمعت في طيّاتها بين الحديث وفقهه، وهي مرتبة ترتيبا فقهيا، وفيها من التبويبات ما يؤكد العناية العظيمة التي أوْلاها المحدثون للجانب الفقهي، بل فيها من الدقة وحسن الترتيب، ما لا يدفعه إلا جاهل أو معاند مكابر، بل هم أسبق في التصنيف على الأبواب الفقهية من كثير من فقهاء المذاهب، كما عُنُوا في مصنفاتهم هذه ببيان كثير من الأصول والقواعد... وبيّنوا الناسخ والمنسوخ، وأَلّفُوا في غريب الحديث، لأنه الأداة المهمة في فهم مراد النبي ﷺ، وفي تعارض الأحاديث والجواب عنه، كاختلاف الحديث للشافعي، وتأويل مختلف الحديث لابن قتيبة.

٢ ـ ومن بين أهم مظاهر عناية المحدثين بفقه الحديث، اهتمامهم الواسع بالآثار السّلفية؛ آثار الصحابة والتابعين، جمعا وترتيبا وتبويبا... لأنها تمثل الوعاء الحقيقي لفقه الصحابة والتابعين، وفهومهم لأبواب الدين، عقيدة، وشريعة...

فهذه المظاهر العلمية، التي تميزت بها مرحلة الرواية ـ مرحلة نقاد الحديث وأئمته ـ، تُنْبِئُنا نبأً اليقين، بأن فقه الحديث كان يمثل جانباً مهما

وجوهريا من صناعة المحدثين لا يقلّ أهمية عن الصناعة الحديثية الإسنادية..[1]

٣ ـ مع التنبيه إلى أنه بدايةً من المنتصف الثاني للقرن الثاني الهجري، بدأت تظهر بوادر الانفصام بين علم الحديث وعلم الفقه، وأُشِيعَ القولُ بأن المحدثين لا يعرفون إلا الصناعة الحديثية، فعلى المحدث أن يجمع المادة، وعلى الفقيه أن يستعملها ويضعها موضعها... وهذا بسبب انتشار فقه أهل الرأي من جهة، وتهجُّمِهم على أهل الحديث والطعن فيهم، مُتَّهِمينَهُم بقلّة الفقه والفهم[2]، ومن جهة أخرى بسبب بعض المشتغلين بالحديث النبوي، والذين كان همهم جمع الروايات وتكثير الطرق، دون عناية بالتفقه في معانيها؛ روى الحاكم النيسابوري عن: «عليّ بنِ خَشْرَم يقول: كُنّا في مجلس سفيان بن عيينة فقال: يا أصحابَ الحديث!، تعلّموا فقْهَ الحديث، لا يَقْهَرُكم أصحابُ الرأي، ما قال أبو حنيفة شيئاً، إلا ونحن نروي فيه حديثاً أو حديثين، قال: فتَرَكُوه وقالوا: عمرو بن دينار عمّن»[3].

٤ ـ تنبّهَ أئمةُ الحديث والفقه إلى هذا المسلك الخاطئ، فاجتهدوا في تصحيحه والعمل على ترسيخ معالم المنهج الصحيح في فقه الحديث النبوي، فدعوا إلى ضرورة الجمع بين الحديث وفقهه، فعن سفيان الثوري وابن عيينة وعبد الله بن سنان أنهم كانوا يقولون: «لو كان أحدُنا قاضياً،

---

(١) انظر للمزيد، كتاب «نظرات في علوم الحديث» ص٦٠، د. حمزة عبدالله المليباري.

(٢) انظر: «الفقيه والمتفقه» ١٤٩/٢ ـ ١٥٢.

(٣) معرفة علوم الحديث ص٦٦ ـ والخطيب في «الفقيه والمتفقه» ٥٤٩/١ ـ وقد تكلم عنهم جمعٌ من أهل العلم وبيّنوا خطأهم في الاقتصار على تكثير الطرق دون فهم وتفقّه، انظر: (ابن قتيبة ص٥٥ ـ والفقيه والمتفقه ١٤٠/٢...)، ومع هذا نقول: إن صاحب حديثٍ لا اشتغال له بالفقه، خيرٌ من صاحب رأيٍ لا علم له بالحديث والآثار، وقد صح عنه ﷺ أنه قال: «...**فربّ حامل فقهٍ ليس بفقيه**...»، فدعا له بنضارة الوجه لما يقوم به من حفظ سنته، وتبليغها على الوجه الصحيح لمن يستطيع فهمها والتفقه فيها.

لضَرَبْنا بالجريد فقيها لا يتعلم الحديث، ومحدّثا لا يتعلم الفقه»[1]، وعن: «علي ابن خشرم قال: سمعتُ وكيعا غيْرَ مرّة يقول: يا فِتْيان! تفهّموا فقه الحديث، فإنكم إن تفهمتم فقه الحديث، لم يقهركم أهل الرأي»[2]، ويقول الخطيب البغدادي: «وإنما أسْرَعتْ أَلْسِنَةُ المخالفين إلى الطعن على المحدثين لِحَمْلِهم أصولَ الفقه، وأدلّته في ضمن السّنن، مع عدم معرفتهم بمواضعها، فإذا عُرف أصحابُ الحديث بالتفقّه خَرَسَتْ عنه الألْسُن، وعظم محلّه في الصدور والأعين، وخسئ مَنْ كان عليه يطعن»[3].

ولقد تجسّد هذا التوجيه عمليا، خلال القرن الثالث ـ العصر الذهبي للسنة النبوية ـ، حيث تجلّت فيه معالم مدرسة أهل الحديث في الصناعة الحديثية بشِقّيْهَا: الجانب النقدي الحديثي، وجانب فقه الحديث وفهم معانيه. فصنّفوا المصنفات الحديثية مرتبةً على الكتب والأبواب الفقهية، وأبدعوا في تبويباتهم على الأحاديث والآثار، والتي لا يطالعها منصف إلا ويشهد لهم بدقة الاستنباط، وحسن الفهم، وبُعْدِ النظر، والإلمام بمقاصد هذا الدين وبمعانيه وهداياته.

ومن أبرز النماذج في هذا «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيّامه»، للإمام المحدث الفقيه المجتهد أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، وكذا كتاب أبي عيسى التّرمذي، وبقية كتب السنن، والمصنفات، ومسند الدارمي، وصحيحي ابن خزيمة وابن حبان، وكتب «السنة»، وكتب مختلف الحديث... والتي وضح فيها فقههم وأصولهم في الاستنباط، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية وقد سُئل: هل البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي... هل هؤلاء مجتهدون لم يقلّدوا أحدا من الأئمة، أم كانوا مقلدين؟، فأجاب ـ رحمه الله ـ:
«الحمد لله ربّ العالمين، أما البخاري وأبو داود فإمامان في الفقه من أهل

---

(١) نقله الكتاني في مقدمة كتابه «نظم المتناثر من الحديث المتواتر» ص٣، بواسطة «نظرات في علوم الحديث» ص٦٣، د.حمزة عبدالله المليباري.

(٢) رواه الخطيب في «الفقيه والمتفقه» ١٦٢/٢، ورجاله ثقات.

(٣) نفسه ١٦١/٢.

الاجتهاد، وأما مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه وابن خزيمة وأبو يعلى والبزّار ونحوهم، فهم على مذهب أهل الحديث، ليسوا مقلدين لواحد بعيْنه من العلماء، ولا هم من الأئمة المجتهدين على الاطلاق، بل هم يميلون إلى قول أئمة الحديث كالشافعي وأحمد وإسحاق وأبي عبيد وأمثالهم. ومنهم من له اختصاص ببعض الأئمة، كاختصاص أبي داود ونحوه بأحمد بن حنبل، وهم إلى مذهب أهل الحجاز ـ كمالك وأمثاله ـ أميلُ منهم إلى مذاهب أهل العراق، كأبي حنيفة والثوري»[1].

كما انبرى المحدثون أيضاً للردّ على أهل الرأي والمتكلمين، مبيّنين عوارَ مذهبهم وتناقضَه، وبعده عن فقه سلف هذه الأمة، ولولا قُدُراتهم الفقهية وحسن فهمهم للحديث النبوي، ما استطاعوا مناقشتهم وإبطال مذاهبهم...

وهكذا اتضحت معالم مدرسة أهل الحديث في فقه السنة النبوية، خلال هذا القرن، والتي هي امتداد علمي منهجي لمدرسة الصحابة والتابعين.

(١) مجموع الفتاوى ٢٠/٤٠.

المبحث الثالث

منهج (أصول) الأئمة المتقدمين في فقه الحديث

ظهر فقه المحدثين بقوة خلال القرن الثالث ـ العصر الذهبي للسنة النبوية ـ، حيث استقرت علومُ الحديث بشِقَّيْها ـ النقدي والفقهي ـ، فكان لأهل الحديث وأئمته حضور قويّ ومميّز بعلومهم ومصنفاتهم، بنقدهم وفقههم... يدافعون عن منهجهم العلمي ـ منهج سلف هذه الأمة ـ، ويناقشون خصومهم من أهل الرأي والمتكلمين. ومصنفاتهم العديدة والمتنوعة، خير شاهد على هذا، كردود ابن أبي شيبة على أبي حنيفة، والبخاري على أهل الرأي، والدارمي وأحمد على أهل الأهواء من المتكلمين...

فوجود مدرسةٍ لأهل الحديث أمرٌ شائع مقطوع به، وقد نصّ كثير من الأئمة والمؤرخين والباحثين، أن الفقه كانت تتجاذبه مدرستان؛ أصحابُ الحديث وأهل الرأي[1]، ويقال أيضا: مدرسة الحجاز ومدرسة العراق، لكنّ هذا التقسيم المكانِيَّ نسبيٌّ وليْسَ عِلْمِيّاً[2]، والأوْلى أن يُتبع في التقسيم المعْيَارُ المنهجيُّ لأنه أصحّ، فالقضية منهجية علمية، فمن التزم منهج الصحابة والتابعين في التفقه وفهم الحديث النبوي فهو من أهل الحديث،

(١) راجع: الاتجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث ص٢١.

(٢) ففي المالكية مثلاً العديد من الفقهاء، هم أقرب إلى أهل الرأي منهم إلى أهل الحديث، وبخاصةٍ في الطبقات المتأخرة عن القرن الثالث من البغداديين والمغاربة والأندلسيين، وبالمقابل ففي أئمة العراق ثلّةٌ من الأئمة والفقهاء هم من أهل الحديث، أو هم أقرب إليهم منهم إلى أهل الرأي.

ومن حادَ عن طريقتهم، أو أخذ ببعضٍ منها ثم توسع في الاستدلالات العقلية، وأهمل النصوص والآثار، فهو من مدرسة أهل الرأي، مهما كان مِصْره وعَصْرُهُ.

لكنْ، ولأسبابٍ عدّة، حدَثَ لفقه المحدثين ما حدث لمنهجهم النقدي، حيث أخذ في التناقص تدريجيا، سنة الله في خلقه ودعواته، حتى انزوَى مذهبُهم وطغتْ عليه المذاهب الأخرى، فاندرج تحت ما يقاربُه منها كالمذهب الشافعي، والحنبلي، والظاهري، وهي المذاهب التي تنطوي على كثير من خصائص فقه المحدثين... وقد كانت هناك محاولات عدّة لإعادة إبراز فقههم، من أهمها جهود ابن تيمية وتلميذه ابن القيم... لكنها لم تستطع دفع تيار المذهبية والتقليد، الذي جَثَى على الأمة فأخذ بلُبّها ومَجَامعها، مؤيّدا ومؤزرا بقوّة السّلطان...

وهذه الآن لمحة عن أهمّ سمات ومعالم مذهب أهل الحديث في فهم الحديث النبوي:

يقول الحافظ ابن رجب الحنبلي ـ رحمه الله ـ موضحا وموجزا أهم سمات مذهب أهل الحديث في فقه السنة النبوية، مقارنةً بغيرهم: «... وأما فقهاء أهل الحديث العاملون به، فإن معظم هَمّهم البحثُ عن معاني كتاب الله عزَّ وجلَّ وما يفسّره من السننِ الصحيحة، وكلام الصحابة والتابعين بإحسان، وعن سنة رسول الله ﷺ وصحيحها وسقيمها، ثم الفقهُ فيها وتَفْهيمُها والوقوف على معانيها، ثم معرفةُ كلام الصحابة والتابعين لهم بإحسان، في أنواع العلوم من التفسير والحديث، ومسائل الحلال والحرام، وأصول السّنة، والزهد والرّقاق، وغير ذلك.

وهذه طريقة الإمام أحمد ومن وافقه من أهل الحديث الرّبّانيّين، وفي معرفة هذا شُغْلٌ شاغِلٌ عن التشاغل بما أُحْدِثَ من الرأي مما لا يُنتفعُ به ولا يَقَعُ، وإنما يُورِث التّجادُلُ فيه الْخُصومَاتِ والْجِدالَ، وكَثْرَةَ القيلِ والْقالِ»[1].

---

(١) المدخل إلى مذهب الإمام أحمد ص٤٤، ٤٥.

وهو ـ رحمه الله ـ من القلائل الذين فهموا مسلك أهل الحديث في النقد الحديثي، وكذا في فقه الحديث النبوي.

ويقول أبو حاتم الرّازي: «العلمُ عندنا ما كان عن الله تعالى من كتابٍ ناطق ناسخ غير منسوخ، وما صحّت به الأخبارُ عن رسول الله ﷺ مما لا مُعارِضَ له، وما جاء عن الأَلِبّاء من الصحابة ما اتفقوا عليه، فإذا اختلفوا لم يُخْرَجْ من اختلافهم، فإذا خفي ذلك ولم يُفهم فعن التابعين، فإذا لم يوجد عن التابعين، فعن أئمة الهدى من أتباعهم مثل: أيّوب السِّخْتياني، وحماد بن زيد، وحماد بن سلمة، وسفيان، ومالك، والأوزاعي... ثم ما لم يوجد عن أمثالهم، فعن مثل: عبد الله بن المبارك، وابن عيينة، ووكيع بن الجرّح... ومن بعدهم محمد بن إدريس الشافعي، والحميدي، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن إبراهيم.»..[1]، وهذا منه توضيح علمي منهجي، لمسلك المحدثين في تعاملهم مع السنة النبوية، مبرزاً أهمّ الأسس العلمية التي جرى وَفْقَها فقهُ المحدثين، والتي يلحظها الدارس لمصنفاتهم وكتبهم وجهودهم العلمية، دراسة استقرائية تحليلية، ويمكننا تسجيلها في هذه النقاط:

تنبيهٌ مهم: السنة النبوية مبيّنة للقرآن الكريم، وشاملة لجميع أبواب الدين؛ عقيدة، وأحكاما، أخلاقا وآدابا، وتفسيرا... وقد شملت جهودُ المحدثين جميعَ هذه الأبواب جمعا ونقدا، فهما وفقها واستنباطا، اعتقادا وعملا... ومصنفاتهم بتنوع موضوعاتها تشهد على هذا[2]، وعليه ففقه المحدثين لا يُقصد به أبواب الأحكام فقط، بل هو شامل لكل أبواب السنة، شمولها لجميع أبواب الدين.

١ ـ حجّيّة السنة النبوية عندهم:

يتميز أهل الحديث عن غيرهم بموقفهم من الحديث قبولا وردا، فكل

---

(١) إعلام الموقعين ٢/١٣٥، ١٣٦.

(٢) فالجامع المسند الصحيح للإمام البخاري مثلاً قد حوى سبعاً وتسعين كتاباً، شملت كلّ أبواب الدين بتفصيل علمي دقيق، لم يأت أحدٌ بمثله...

ما صحّ عندهم حسب القواعد العلمية والأسس النقدية، يقبلونه ويرون وجوب المصير إليه، سواء كان من رواية الآحاد، أم اشتهر واستفاض، أم تواتر، فالكل حجة شرعية، في جميع أبواب الدين، لأن السنة مبينة للقرآن، ليست معارضة له، ولا تناقض بينهما... وهذا خلافا لغيرهم من بعض أصحاب المذاهب الفقهية، أو الفرق الكلامية، والذين يُبْدون كثيرا من الاعتراضات والاستثناءات في هذا الباب، كاشتراطهم التواتر في أبواب أصول الدين، وردّهم أخبار الآحاد إذا خالفت ظاهرَ القرآن، أو عملَ أهل المدينة، أو كان في ما تعم به البلوى، أو خالف رأيَ الصحابي - راويه -... مما أثّر على فهمهم للحديث تأثيرا سلبيا، وهذا واضحٌ غير خفيٍّ.

٢ ـ الآثارُ أساس فقْهِ أهل الحديث:

الاتجاه إلى الآثار اتجاهٌ أصيل عند أهل الحديث، ومسلك علمي مشترك بينهم، اعتمدوه أصالةً وبقوّة في فهم السنة النبوية، وقد قرّر ابنُ جريج هذا الاتجاه عندما تحدّى أبا حنيفة بقوله: «اِجْهَدْ جَهْدك، هاتِ مسألةً لا أروي لك فيها شيئا»[1]، ويقول أحمد بن حنبل: «رأيُ الأوزاعي ورأي مالك ورأي أبي حنيفة كلّه رأي، وهو عندي سواء، إنما الحجّة في الآثار»[2].

هذا الذي قرّره ابن جريج وأحمد بن حنبل يُشيرُ إلى منهج أهل الحديث في هذا الباب، فالآثار من الأهمية بمكان عندهم، لأنها تمثل الفهم الصحيح لهذا الدين، بل يُوضّحُ ويُؤكّدُ أن فهم الكتاب والسنة توقيفيٌّ عندهم في أصله - عقيدة وعبادة وأخلاقا... - يجب فيه الوقوفُ عند فهم الصحابة وعدمُ تجاوزه إلى فهوم غيرهم...

وقد بيّن المحدثون هذا الاتجاه المنهجي في العديد من مصنفاتهم

---

(١) «الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء» لابن عبد البر ص ١٤٨.

(٢) أي أن الحجة إنما هي في ما أُثِرَ عن النبي ﷺ أو عن الصحابة من فهمهم لكتاب الله أو لحديث رسوله ﷺ، والأثر عند المتقدمين شامل للمرفوع وللموقوف معا.

ومقدمات كتبهم، حيث رووْا طرَفًا من أقوال الصحابة والتابعين والأئمة في الدعوة إلى الأخذ بالآثار، والحذر من تركها واتباع الرأي والقياس، نحو:

«قول ابن سيرين: كانوا يرون أنه على الطريق ما دام على الأثر»، و«قول الشعبي: إنما هلكتُم حين تركتم الآثار، وأخذتم بالمقاييس»، و«قول سفيان: إنما الدين الآثار»[1].

ولِأنّ الآثار مبينة للسنة النبوية، اجتهد أهل الحديث في جمعها وحفظها وتدوينها، تتمّةً منهم لحفظ السنة. فصنّفوا المصنفات والموطآت والجوامع... جمعوا فيها ما ثبت عندهم من آثار الصحابة والتابعين، فكان منهجهم الأخذ بأقوال الصحابة إذا اتفقوا، وإلى التخيير منها وعدم الخروج عنها إذا اختلفوا، واعتبروا أقوالهم حجة تُقدّم على الرأي والقياس، والجامع الصحيح للإمام البخاري خير نموذج لهذا المسلك العلمي، فرُغم أن موضوع الكتاب أصالةً هو الحديث المسند، إلا أنه مزجه بمئات الآثار السلفية في جلّ أبوابه، مستدلا بها على معاني الأحاديث وفقهها.

ومسلكهم هذا، امتدادٌ علمي منهجي لسلفهم من التابعين عن الصحابة، فقد روى ابن عبدالبر تحت عنوان: «باب معرفة أصول العلم وحقيقته وما الذي يقع عليه اسم الفقه والعلم مطلقا: ... عن الأوزاعي عن سعيد بن المسيّب أنه سُئل عن شيء، فقال: اختلف أصحابُ رسول الله ﷺ، ولا أَرَى لي معهم قوْلاً. قال ابنُ وضّاح - من رواة الخبر -: هذا هو الحق، قال ابنُ عبدالبر، معناه: ليس له أن يأتِيَ بقوْلٍ يخالفهم به»[2]، وروى أيضاً عن الأوزاعي قوله: «العلم ما جاء عن أصحاب محمد، وما لم يجئ عن واحد منهم، فليس بعلم»[3].

وهذا الاتجاه الأصيل، يُعد من أبرز معالم مدرسة المحدثين في فقه

---

(١) الاتجاهات الفقهية ص ١٨٧ - وفي مقدمة الدارمي وابن ماجه لكتابيْهما، كثير من الآثار في هذا المعنى.

(٢) جامع بيان العلم وفضله ٢/ ٢٩.

(٣) نفسه ٢/ ٢٩.

الحديث النبوي، وبه تميّزوا عن جميع المذاهب والفرق، فَرُغم أن أكثرَ فقهاء المذاهب، كانوا يأخذون بأقوال الصحابة والتابعين، إلا أن ذلك كان أصلا تبعيا عندهم فقط، على تفاوتٍ بينهم فيه. وما كثرت أخطاءُ أهل الرأي أصولا وفروعا، إلا بتنكّبهم هذا الأصل العظيم في فهم السنة النبوية، وبالمقابل، ما جَمَد أهلُ الظاهر على ظواهر النصوص، وما وقعوا فيه من الأخطاء أصولا وفروعا، إلا بعدم اعتدادهم أصلا بأقوال الصحابة، فضلا عن التابعين.

٣ ـ تضييقُ دائرة الرأي والأدلة العقلية:

لَمّا كان منهج أهل الحديث يقوم أساسا على لزوم السنة النبوية والآثار السلفية، وفيهما كفاية وغُنْيَة، فقد اجتمعت كلمتهم على تضييق دائرة الرأي، وعدم التوسع في الأخذ بالأدلة العقلية كالقياس، والاستحسان، وسدّ الذرائع... فمن تراجم البخاري في جامعه الصحيح: (باب ما يُذكر من ذمّ الرأي وتكلُّف القياس...)، و(باب تعليم النبي ﷺ أمّته من الرجال والنساء مما علّمه الله، ليس برأيٍ ولا تمثيل)[١]..

وكذا عقدَ ابنُ ماجه بابا خاصا للقياس، ترجمه بقوله: (باب اجتناب الرأي والقياس)[٢]، وقال الدّارميُّ في مسنده: (بابٌ في كراهية أخذ الرأي)[٣]..

وهمْ في هذا تَبَعٌ لسلفهم من الصحابة والتابعين والذين اجتمعت كلمتهم على ذمّ الرأي والقياس المخالف للكتاب والسنة، وأنه لا يجب العمل به لا فُتْيا ولاقضاء، وقد صحّ أن «أحمد بن حنبل سأل الشافعيَّ عن القياس، فأجابه: إنما يُصارُ إليه عند الضرورة»[٤]، ولا يعني هذا غلق

---

(١) صحيح البخاري (فتح) ١٣/ ٣٤٥، ٣٥٨ رقم ٧٣٠٧، ٧٣١٠ (كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة).

(٢) كتابه السنن ص٢٠ رقم ٥١...

(٣) كتابه المسند (السنن) ص٤٠ رقم ٢٠٦...

(٤) رواه البيهقي في «تهذيب السنن والآثار» ـ وهو في: إعلام الموقعين ١/ ٣٢ ـ وفتح الباري ١٣/ ٣٦٤ رقم ٧٣١٥، قال الحافظ ابن حجر: «... والمذهب المعتدل ما قاله الشافعيُّ أن القياس مشروع عند الضرورة، لا أنه أصلٌ برأسه».

باب الرأي والاجتهاد وإنكار القياس جملة، كلّا، بل من منهج أصحاب الحديث الاجتهاد والنظر، وما غلب على ظنهم أنه الحق مما اختلف فيه الناس، أخذوا به دون تقليد أو تعصب، بل هم في هذا أكثر اجتهادا من عامة الفقهاء الذين جعلوا التقليد دينهم، وأغلقوا باب الاجتهاد... فلا شك حينئذ أن أهل الحديث وسط في هذا الباب، بين مدرسةٍ أهملت النصوص النبوية والآثار، وتوسعت في الأخذ بالرأي، بل جعلته أصلا أصيلا في فقهها وعلمها، وبين مدرسة أنكرت القياس والأخذ بالرأي جملة، وجمدت على ظواهر النصوص وعموماتها، وأنكرت المعاني والمناسبات والعلل الشرعية.

وهكذا جمع أصحاب الحديث في منهجهم بين لزوم الأصل وهو الحديث الشريف والآثار، وبين مراعاة المعاني والمناسبات والعلل الشرعية التي راعاها الشارع، وفهمها الصحابةُ، فكان مسلكهم وسطا، يقول الإمام أبو إسحاق الشاطبي ـ رحمه الله ـ موضحا هذا الاتجاه: «... ومن أمثلة هذه المرتبة، مذهبُ من نفى القياسَ جملة وأخذ بالنصوص على الاطلاق، ومذهبُ من أعمل القياس على الاطلاق ولم يعتبر ما خالفه من الأخبار جملةً، فإن كل واحد من الفريقين غاص به الفكرُ في منحى شرعيٍّ مطلق عام، اطّردَ له في جملة الشريعة اطرادا لا يُتوهّم معه في الشريعة نقصٌ ولا تقصير، بل على مقتضى قوله: (اليوم أكملت لكم دينكم)، فصاحب الرأي يقول: الشريعة كلها ترجع إلى حفظ مصالح العباد ودرء مفاسدهم، وعلى ذلك دلّت أدلّتُها عموما وخصوصا، دل على ذلك الاستقراء، فكل فرْدٍ جاء مخالفا فليس بمعتبر شرعا، إذْ قد شهد الاستقراءُ بما يُعتبَر مما لا يُعتبَر لكنْ على وجه كليّ عامٍّ، فهذا الخاصُّ المخالفُ يجب ردُّه وإعمالُ مقتضى الكلي العام، لأن دليله قطعي ودليل الخاص ظني فلا يتعارضان.

والظاهريُّ يقول: الشريعة إنما جاءت لابتلاء المكلفين أيّهم أحسن عملا، ومصالحهم تجري على حسب ما أجراها الشارع لا على حسب أنظارهم، فنحن من اتّباعِ مقتضى النصوص على يقين في الإصابة من حيث

أن الشارع إنما تعبّدَنا بذلك، واتباعُ المعاني رأيٌ، فكل ما خالف النصوصَ منه غيرُ معتبر، لأنه أمرٌ خاصّ مخالف لعامّ الشريعة، والخاص الظني لا يُعارضُ العامَّ القطعي.

فأصحاب الرأي جرّدوا المعاني، فنظروا في الشريعة بها، واطّرَحُوا خصوصياتِ الألفاظ، والظاهرية جرّدوا مقتضيات الألفاظ، فنظروا في الشريعة بها، واطّرحوا خصوصيات المعاني القياسية، ولم تَتَنَزّلْ واحدةٌ من الفِرْقتين إلى النظر فيما نظرتْ فيه الأخرى بناء على كُلِّيٍّ اعتمَدَتْهُ[1] في فهم الشريعة»...، ثم بيّن - رحمه الله - أن كلا الفريقين وقع في التقصير، وأن منْ جمع بين الاتجاهين هو الراسخ في العلم حقيقة، المستحقّ للاجتهاد والتعرض للاستنباط فقال: «ويُسمّى صاحبُ هذه المرتبة الربّانيَّ والحكيمَ، والراسخَ في العلم، والعالم والفقيهَ والعاقل، لأنه يُربي بصغار العلم قبل كِبَارِه، ويُوفِي كلَّ أحدٍ حقّه حسبما يليق به، وقد تحقق بالعلم وصار له كالوصف الْمَجْبول عليه، وفهم عن الله مراده.»..[2]، وهذا تأصيل بديع، يؤكد صحة منهج أهل الحديث، ووسطيته بين أهل الرأي والظاهرية.

٤ - الموضوعية في فقه الحديث (اِسْتَدِلّ ثم اعْتقِدْ):

الموضوعية في فقه الحديث النبوي هي فهمه كما هو، لا كما يريده الباحث، أو كما هو مذهبه ومعتقده... ولأن أصحاب الحديث نبذوا التقليد والتعصب المذهبي، فقد كان جلّ همهم وأساس علمهم التفقّهُ في معاني الأحاديث النبوية كما هي، وكما فهمها السلف الأولون، يقول الإمام البخاري: «ولقد قال وكيع: من طلب الحديثَ كما جاء فهو صاحب سنّة، ومن طلب الحديث ليقويَّ هواه فهو صاحب بدعة. يعني أن الإنسان ينبغي أن يُلغيَ رأيَه لحديث النبي ﷺ حيث يَثْبُتُ الحديثُ، ولا يُعلِّل بعللٍ لا تَصِحُّ ليقويّ هواه.»..[3]، ويقول ابن القيم: «... وأما من عكس الأمرَ

---

(١) في المطبوع «على كلى ما اعتمدته...» ولعلّ الصواب ما أثبتُّه.

(٢) الموافقات ٤/ ١٢٩، ١٣٠، ١٣٢.

(٣) كتاب رفع اليدين في الصلاة ص ١٠٥.

بعَرْض ما جاء به الرسول ﷺ على ما اعتقده وانتحله، وقلّد فيه من أحسن به الظنّ، فليس يُجْدي الكلامُ معه شيئا، فدَعْهُ وما اختاره لنفسه ووَلِّهِ ماتولّى، واحمد الله الذي عافاك مما ابتلاه به»[1] ، وكل باحث منصف يعلم استقامة أهل الحديث في هذا المسلك، وأنهم كانوا يعظمون الحديث النبوي، وآثار الصحابة، وافَقَتْهُم أم خالفتهم، فقد كانوا أتباع حق حيث ما وجدوه، دون تعصب لقول فلان، أو جمود على رأي عِلّان.

وهذا خلافا لبعض الفقهاء المقلدة، الذين كان جلّ عنايتهم بالفقه المستنبط من الأدلة العقلية، والاشتغال بآراء أئمتهم، مع قلّة عنايتهم بكتب السنة وبخدمة الأحاديث النبوية والآثار. لهذا لم نجد فيهم مَنْ عُني بخدمة كتب السنة أو كتب الآثار إلا قلّةً، وأكثرهم يذكر الحديث أو الأثر تقويةً لمذهبه واحتجاجاً له، فصار الحديث عندهم محكوما لا حاكما، وتابعا لا متبوعا، يقول د/ عبدالمجيد محمود:

«. . . أما من تكلم في الأصول من الأحناف والمالكية، فإن كثيرا منهم، لم ينظروا إلى شروطهم في الحديث نظرة موضوعية مجردة، بل نظروا إليها نظرة ذاتية مقيّدة بمذاهب أئمتهم واتجاهاتهم. . . ولهذا كان لزاما على من يتكلم في أسس نقد الحديث، أن يتصل به اتصالا مباشرا مجردا عن النتائج التي تسبق مقدماتها، والأحكام التي يُبْحث لها عن مسوّغات»[2].

٥ ـ أسسٌ في التعامل مع لفظ الحديث:

لقد أنزل الله ـ عزَّ وجلَّ ـ آخر كتبه بلسان عربي مبين، على خاتم أنبيائه ورسله، محمد ابن عبد الله ﷺ القرشي العربي، الذي أوتي جوامع الكلم، وقد أجمع أهل العلم أن الوحي لا يفهم إلا بلغة العرب وأساليبهم. وعليه فقد ارتكز منهج أهل الحديث في فهم الحديث النبوي، على ركائز عدّة، منها: ـ فهمُ الحديث حسب لغة العرب في مفرداتها ومعانيها، ولذا

---

(١) كتاب الروح ص٩١، ٩٢.

(٢) الاتجاهات الفقهية ص ٢٨٢، ٢٨٣.

عُنوا بغريب الحديث، فألّفوا فيه المصنفات والكتب، فكانت كالقواميس اللغوية للحديث النبوي، وفي صحيح البخاري مثلا، نماذج كثيرة عن عنايته بهذا الشأن.

- لزومُ ظاهر الحديث، وعدم تأويله عنه إلى معنى آخر إلا بقرينة واضحة، يقول الإمام الشافعي: «ولو جاز في الحديث أن يُحال شيءٌ منه عن ظاهره إلى معنىً باطنٍ يحتملُه، كان أكثرُ الحديث يحتمل عددا من المعاني، فلا يكون لأحدٍ ذهبَ إلى معنى منها حجّةٌ على أحد ذهب إلى معنى غيره، ولكن الحق فيها واحد: أنها على ظاهرها وعمومها إلا بدِلالَةٍ عن رسول الله ﷺ، أو قول عامّة أهل العلم بأنها على خاص دون عام، أو باطن دون ظاهر، إذا كانت صُرفت إليه عن ظاهرها محتملة للدخول في معناه، وسمعتُ عددا من مُقَدّمي أصحابنا وبلغني عن عدد منهم من مقدّمي أهل البلدان في الفقه معنى هذا القول ولا يُخَالفُه»[1] ، هذا مع مراعاتهم معاني النصوص ومقاصدها، وكذا مقاصد المكلفين ونيّاتهم، ومآلات الأفعال، فلم يجمدوا على ظواهر النصوص جمود أهل الظاهر، لهذا أخذوا بالقياس الصحيح بشروطه، وفي أبوابه، وبقاعدة سدّ الذرائع، وإبطال الحيل...

- جمعُهم أحاديثَ الباب الواحد الثابتة كلّها، وفهمها بعضها مع بعض، فيُقيّدون المطلقَ، ويخصّون العام، ويفسّرون المجمل... ولا يضربون بعضها ببعض، لأنها من مشكاة واحدة.

٦ـ الاتّباع ونبْذُ التقليد:

الاتباع ونبذ التقليد، هو السّمة الغالبة لأهل الحديث ومن يوافقهم ويميل إليهم من الفقهاء، وهو منهجٌ فهموه من هذا الدين، لأنه لا معصوم بعد النبي ﷺ، فكل أحد يؤخذ من كلامه ويترك، وهو مسلك الصحابة والتابعين، فما كانوا يقلدون إماما دون غيره، بل كان شأنهم الأخذ من

---

(١) رواه الخطيب في «الفقيه والمتفقه» ١٥٣٧، بإسناد صحيح.

جميع الأئمة والاختيار من أقوى مذاهبهم وأرجحها. لهذا حرص أئمة الحديث والفقه على تنبيه أتباعهم لهذا المنهج، وترسيخه في نفوسهم، وتربيتهم عليه، يقول مالك بن أنس ـ رحمه الله ـ: «إنما أنا بشرٌ أخطئ وأصيبُ، فانظروا في رأيي، فكل ما وافق الكتاب والسنة فخذوه، وكل ما لم يوافق الكتاب والسنة فاترُكوه»، ويقول الشافعي ـ رحمه الله ـ: «ما من أحدٍ وتَذْهَبُ عليه سنةُ رسول الله ﷺ وتعزُب عنه، فمَهْما قلت من قول، أو أصّلتُ من أصلٍ فيه عن رسول الله ﷺ خلافُ ما قلت، فالقول ما قال رسول الله ﷺ، وهو قولي»[1].

هكذا كان أهل الحديث، وفيهم أئمة كُثُرٌ، لا يقلدون واحدا بعينه، بل يتّبعون الكلّ ويستفيدون من الجميع، وجهودهم كلها منصبّة على خدمة الحديث الشريف، لا على خدمة آراء الأئمة واجتهاداتهم، كما هو شأن بعض الفقهاء والمتكلّمين، الذين أصّلُوا للتقليد وجعلوه دينا يتبع، وقعّدوا للمذهبية، وفتنوا الأمّة بغلق باب الاجتهاد، فضيّقوا واسعا، وعسّروا ميسورا، وتجرّعت الأمة الكثيرَ من الويلات والفتن، بسبب تقليد أعمى، وعصبية مذهبية.

٧ ـ الجمع بين الحديث والفقه:

الانفصام بين علم الحديث وعلم الفقه ظاهرة سلبية في واقع الأمة، ومظهر من مظاهر تخلفها العلمي، ونتيجة من نتائج ابتعادها عن الفهم الصحيح للحديث النبوي، وله أسبابه، ومن أبرزها الاتجاه إلى الرأي، فبينما كان مصدر الفقه هو الحديث والأثر، أصبح أساسُه الأدلة العقلية وآراء الرجال، مع انتشار المذهبية والتقليد... أما الأئمة المتقدمون فما كانوا إلا محدثين فقهاء، جمعوا بين العلمين، لأنهما متلازمان لا ينفكان.

وقد أدرك الأئمة خطورة هذا الانفصام، فكانوا ينبهون طلبة العلم إلى

---

(١) انظرها مع تخريجها في مقدمة كتاب «صفة صلاة رسول الله ﷺ» للشيخ الألباني ـ رحمه الله ـ ص٤٩، ٥٠.

تفاديه، ويوجهونهم إلى الجمع بين العلمين، وقد سبقت بعض النقول عنهم في حتمية الجمع بين الحديث والفقه، ويقول أحمد وإسحاق: «إن العالم إذا لم يعرف الصحيح والسقيم، والناسخ والمنسوخ من الحديث، لا يسمى عالما»[1] ، وواقع المحدثين يشهد لهذا الاتجاه، فقد وجدناهم كلهم أو جلّهم محدثين فقهاء، في علمهم وفي مصنفاتهم، ومن غلب عليه الحديث منهم فلم يكن بِمَعْزِلٍ عن الفقه وصناعته، وكذا من اشتغل بالفقه منهم، لم يكن بمعزل عن الحديث وعلومه.

٨ ـ الجانبُ الرّوحي في فقه الْمُحدّثين[2]:

من أهمّ ما امتاز به فقه أهل الحديث، عنايتُهم بالجانب الروحي التربوي وربطهم الأحكامَ به، فهي ـ الأحكام اعتقادية أم عملية ـ عندهم ليست مجرد مسائل جافة، تحفظ وتفرّع ويقاس عليها، وتُلقى على الناس هكذا... بل هي من عند الله تعالى، إما أوامر أو نواهي، أو توجيهات وهدايات... ينبغي الامتثال لها والتقرّب إلى الله تعالى بتعلّمها والعمل بها.

يقول د/ عبدالمجيد محمود: «إن نظرة المحدثين للفقه، تمثل الاتجاه الديني، والتصورَ الإسلامي للحياة ووظيفتها، هذا الاتجاه الذي لا يَنسى وهو يُقرّر الضوابط للسّلوك الإنساني في الحياة أن يُعِدّ الإنسان أولا، وأن يثير في نفسه الدوافع التي تحثه على تقبّل هذه الضوابط، والرغبة في تطبيق الأحكام التي يكلف بها... وإغفال هذا الإعداد الروحي، الذي يضيء القلب، ويوثق الصّلة بين العبد وخالقه... ويوحي بالتنافس في رضاه، يؤدي إلى انفصال المجتمع الإسلامي عن تشريعاته، ويتسبب في إيجادِ هوّةٍ عميقة تفصل بين واقع الناس، وما يُلْقَى إليهم من أحكام، فيعمدون إلى تأويلها والتحايُل على إخضاعها لواقعهم، وكلّما اتسعت الفَجْوةُ اشتدت

---

(١) رواه الحاكم في «معرفة علوم الحديث» ص ٦٠.

(٢) يُراجع هذا المبحث بالتفصيل في كتاب «الاتجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث» ص٤١٣...

الْجَفْوة، ووَهَى سلطانُ هذه الأحكام، واستخفّ الناس بها، فيصبح الناس وعلاقاتهم في جانب، وسلوكهم في جانب، وتقبع الأحكام والتشريعات في جانب قصيٍّ عنها[1] لا تأثير لها ولا حياة فيها.

إن من الخطأ أن نقرر للناس أحكاما إلهية، دون أن نمهد لهم الطريق إلى معرفة الإله، وأن من التناقض أن يعترف المؤلفون في الفقه الإسلامي بأن الله هو مصدر أحكامهم، وغاية جهدهم، ثم يُهملوا توجيه المشاعر إليه، وإثارةَ الخوف من غضبه، والأمل في رحمته...

ولذلك كان مفهوم الفقه عند السّلف، مفهوما رحْباً، يتسع لمعرفة الأحكام العملية، والدوافع الإلهية معا... ورأينا كيف أن الغزالي هاجم الفقه الذي يتجرد لمعرفة الأحكام العملية، دون أن يُعنى بالجانب الإلهي في الإنسان، وهو الجانب الهام الذي ينير بصيرة الفقيه...

وقد حرص المحدثون على الفقه بهذا المعنى السّلفي النابض بالحياة، والذي تَسْري فيه حرارةُ الإيمان... وهذا الفقه الصادر من حسّ إلهي، ووجدان ديني، واستمساك بالأخلاق والقيم، لم يكن يتمثّلُ في فقه أيّ من المذاهب في أوضح صورة وأبْهَاها، كما كان يتمثل في فقه المحدّثين»[2].

ومن مظاهر منهجهم هذا عدم جرأتهم على الفُتْيا، وذمّهم كثرةَ المسائل وتقديرها، وعدم جزمهم بالأحكام، يقول مالك بن أنس: «لم يكن من أمر الناس ولا مَنْ مضى من سلفنا، ولا أدركتُ أحدا أقتدي به يقول في شيء هذا حلال وهذا حرام، ما كانوا يجترئون على ذلك، وإنما كانوا يقولون: نكره هذا، ونرى هذا حسنا، ونتقي هذا»[3].

---

(١) ومثل هذا، القوانين الوضعية في دنيا الناس، فإن الناس إذا لم يحترموا السلطان، ولم يخافوه ويهابوه، ويأملوا في رضاه، فإنهم يتمردون على هذه القوانين، وينبذونها وراء ظهورهم.

(٢) الاتجاهات الفقهية ص ٤١٣ ـ ٤١٦ .. بتصرف.

(٣) جامع بيان العلم ٢/ ١٤٦، ومقصوده بهذا ما لا نص فيه أو لا أثر، وإنما بابه الرأي والاجتهاد والفتوى.

ويظهر هذا الاتجاه عند المحدثين في مصنفاتهم، حيث وضعوا كتب الزهد، والأدب، والرقائق، وآداب السلوك في المأكل والمشرب، والملبس... إلى جنب الأحكام في العبادات والمعاملات... والواقع أن كتب الحديث هي كتب الإسلام ودواوينه بكل أبعاده وعناصره الأساسية؛ عقيدة وأخلاقا، آدابا وأحكاما، قصصا ومواعظ...

لذا، فإن أحسن منهج في فقه الحديث النبوي وفهمه، هو دراسة وتدريس كتبهم هذه، فيتعلم المسلم الوحي وفقهه، وفي هذا يقول ابن القيم ـ رحمه الله ـ في «باب آداب المفتي»:

«ينبغي للمفتي أن يفتي بلفظ الحديث مهما أمكنه، فإنه يتضمن الحكمَ والدليل مع البيان التام، فهو حكم مضمونٌ له الصوابُ، متضمِّنٌ للدليل عليه في أحسن بيان، وقول الفقيه المعيّن ليس كذلك، وقد كان الصحابة والتابعون والأئمة الذين سلكوا على مناهجهم، يتحرون ذلك غاية التحرّي، حتى خَلَفَتْ من بعدهم خُلوفٌ رغِبوا عن النصوص، واشتقوا لهم ألفاظا غير ألفاظ النصوص، فأوجب ذلك هجرَ النصوص، ومعلوم أن تلك الألفاظ لا تفي بما تفي به النصوصُ من الحُكْم والدليل، وحسن البيان... فألفاظ النصوص عصمة، وحجة بريئة عن الخطأ والتناقض والتعقيد والاضطراب»[1].

٩ ـ وحدة الفهم وقلّة النّزاع:

من الآثار الطيبة لمنهج أهل الحديث في فقه السنة، وحدة فهمهم وقلة اختلافهم وتنازعهم في جلّ أبواب الدين، فرغم كثرة مصنفاتهم، وتفرق أمصارهم وأعصارهم، إلا أن مذهبهم في مسائل التوحيد والعقائد واحد في أصوله وفروعه، يقول ابن قُتيْبة: «ولو أردنا ـ رحمك الله ـ أن ننتقلَ عن أصحاب الحديث، ونرغب عنهم إلى أصحاب الكلام ونرغب فيهم، لخرجنا من اجتماع إلى تشتّت، وعن نظام إلى تفرق، وعن أُنْسٍ إلى وَحْشَةٍ، وعن

(١) إعلام الموقعين ٤/ ١٧٠.

اتفاق إلى اختلاف، لأن أصحاب الحديث كلّهم مجمعون على أن ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن.»..[1]، وكذا مذهبهم في أبواب التزكية والأخلاق، والبر والصلة، ومحاسبة النفس وتزكيتها، لا نزاع بينهم فيها أصولا وفروعا. بل حتى في أبواب الأحكام، فإن أصولهم الفقهية متفقة في جملتها، فنتج عن هذا اتفاقٌ في كثير من اجتهاداتهم وترجيحاتهم الفقهية.

وهذا الوفاق وقلّة النزاع، أساسه حسن الفهم ووحدة المنهج فيه، وإلا فهم يستدلون بالأحاديث ويستعملونها أكثر من استعمال الفقهاء ـ والذين رغم قلة استعمالهم لها وللآثار، نجدهم يبررون تنازعهم واختلافهم، بتعارض الأحاديث، وأن كلاّ أخذ بما عنده.

لهذا فإن الأمة ما تنازعت وتفرقت إلى شيع وأحزاب، ومذاهب ومشارب، إلا بسبب اتباع الرأي، وتنكب الحديث والآثار، وسوء الفهم للحديث النبوي، فتشتت بهم السبل، وتفرقت بهم الآراء والأهواء.

١٠ ـ يُسْرُ فقْهِهم:

إن يسر فقه أهل الحديث، هو نتيجة منطقية ليسر هذا الدين، ولا يشك منصفٌ يتأمل فقههم ما فيه من يسر ورحمة بهذه الأمة؛ عقيدة، وأخلاقا، وأحكاما، وأنه بعيد كل البعد عن تعقيدات المتكلمين، وفلسفات النسّاك، وتضييقات الفقهاء، فجماهير المتكلمين على تكفير المقلّد في التوحيد، وأكثرُ النسّاك ذهبوا بالناس إلى الخرافة والدجل، والشعوذة والبدع، والشركيات، وفي مذاهب مقلدة الفقهاء من التعقيدات والأحكام المخالفة لصريح السنة ما لا يمكن حَصْرُه، كقتلهم المسلم بالكافر، وإيقاعهم الطلاق

---

(١) تأويل مختلف الحديث ص ١٤ ـ ويقول ابن حزم الأندلسي: «بل ما وجدتُّهم ـ أي المتكلمين ـ أحدثَ اللهُ تعالى على أيديهم إلا الفُرْقةَ والشّتاتَ والتخاذل وافتراق الكلمة، والْجَسْرَ على كل طامّة وعظيمة، وتكفيرَ المسلمين بعضهم بعضا، وهذا أمرٌ مشاهد...» «رسالة البيان عن حقيقة الإيمان»، رسائل ابن حزم ٣/٢٠٠، ٢٠١ ـ تحقيق د. إحسان عباس.

الثلاث باللفظ الواحد مؤبدا، وإيصال بعضهم مفطرات الصيام إلى السّتين مفطرا...

كما امتاز أهل الحديث بالابتعاد عن التَّرَفِ الفقهي، وتقدير المسائل وفرضها، لما فيه من تضييع الجهود والاشتغال بما لم يكن عما هو كائن، وعلى تقدير وقوع هذه المسائل، فقد تكون على غير ما تصوروه، فيضطرون إلى البحث فيها من جديد... وهكذا تُهْدَرُ جهود الأمة...

آراءُ المُحدَثين في فقه الحديث

أشرتُ سابقا إلى طريقة من تنكب منهج المتقدمين في فقه الحديث النبوي، من المتكلمين والفقهاء المقلّدة، وبعض ما وقعوا فيه من أخطاء... مؤكدا مرة أخرى أن المقصود بفقه المحدّثين هو منهجُهم العلميّ لا وقتهم الزماني، فكل من تبعهم على منهجهم فهو منهم، وإن كان في هذا العصر، وكل من خالفهم في طريقتهم فهو من أهل الرأي حيثما كان.

وهذه بعض الملاحظات والسّمات الرئيسة لطريقة الفقهاء في فهم الحديث النبوي:

١ ـ **ردّهم لكثير من السنة النبوية**، ولأسباب عدة، أهمها أن الحديث آحاد، والآحاد لا يؤخذ بها في العقائد، أو في مخالفة الأصول... وهذا الاتجاه سببه الفهم، فلو استقام فهمهم للحديث النبوي استقامةَ فهم الصّحابة ومن تبعهم، لما وقعوا فيما وقعوا فيه، يقول د/ عبدالمجيد محمود: «إن اتجاه المحدثين في الشروط يمثل النظرة الموضوعية، ويضع القاعدة المطردة، التي لا تتأثر كثيرا بذاتية الباحث، فكلما تحققت الشروط تحققت صحة الحديث، فوجب العمل به، وكلما فُقِد شرطٌ تأثرت صحة الحديث، فلا يلزم قبوله، وشروطهم شروط موضوعية، تلتزم الظاهر، وتترك الاحتمالات الناشئة لا عن دليل...

أما من تكلم في الأصول من الأحناف والمالكية، فإن كثيرا منهم، لم

ينظروا إلى شروطهم في الحديث نظرة موضوعية مجردة، بل نظروا إليها نظرة ذاتية مقيّدة بمذاهب أئمتهم واتجاهاتهم، بمعنى أن أئمتهم كانت لهم آراء لم يُفْصِحوا في كثير منها عن مستندهم فيها، فجاء هؤلاء وألْبَسُوها أصولا تناسبها، فكان فيها من التناقض ما أتاح لخصومهم أن يُشْهِروا بهم، ويُشنِّعوا عليهم، لأنهم في الحقيقة لم يُقِرّوا أصولا تخضع لها الفروع، بل أخضعوا الأصولَ لما أُثِرَ عن أئمتهم من الفروع، ناسين أن الأئمة كانوا مجتهدين... ولهذا كان لزاماً على من يتكلم في أُسُس نقد الحديث، أن يتصل به اتصالا مباشرا مجردا عن النتائج التي تسبق مقدماتها، والأحكام التي يُبْحث لها عن مسوّغات»[1] ، لهذا وجدناهم يؤصلون لردّ أحاديث الآحاد مع أنّ جُلّ السنة آحاد، وفي المقابل يقعدون لقبول المراسيل والمقاطيع والأحاديث الواهية والمنكرة... وقد تَنَبّه أحدُ الباحثين لمسلكهم هذا فقال متساءلا: «وكيف يمكن التخلُّصُ من الداء التاريخي العُضال الذي نجم عن الفرقة والانقسام باستعمال الحديث للشيء ونقيضه، وتشبث الفرق المختلفة كلّ بما عنده فقط»[2].

٢ ـ **التوسع في الرأي والقياس**: وهذا مسلك عام، واتجاه أصيل عند كافة المذاهب التي خالفت أهل الحديث، سواء من المتكلمين أم من الفقهاء أم من العبّاد النساك، حيث تركوا الأحاديث والآثار، وأطلقوا العنان لآرائهم وأقيستهم تصول وتجول في فهم السنة، فردّوا قسما كبيرا من الحديث لمخالفته أصولهم وأقيستهم، وأوّلُوا قسما آخر حسب ما يتوافق مع مذاهبهم، فانتشرت بينهم العصبية المذهبية، والخصومات والمناظرات... لأن فقههم للحديث لم يكن أصيلا، فقه تبعٍ وانقياد، بقدر ما كان فقه تبرير وتسويغ.

٣ ـ **الفقه التقديري**: كان من نتائج هذا الاتجاه أن اشتغل كثير من فقهاء المذاهب بتقدير المسائل وافتراضها قبل وقوعها، فأضاعوا فيها

---

(١) الاتجاهات الفقهية ص ٢٨٢، ٢٨٣.

(٢) طه جابر العلواني/ مقدمة كتاب: كيف نتعامل مع السنة النبوية ص ١٣.

الأوقات، وأهدروا الجهود[1]، واحتدم بينهم الصراع، وعقدت المناظرات لشيء لم يقع بعدُ، ولعله حين يقع، يقع على غير ما تصوروه وافترضوه، فيضطر مَنْ بعدهم إلى البحث فيه من جديد... فتضيع جهود الأمة، وتتعطل السنن، ويكثر الجهل بها... وقد بوّب الحافظ ابن عبدالبر لهذه المسألة بقوله: «باب ما جاء في ذمّ القول في دين الله بالرأي والظن والقياس على غير أصل، وعيب الإكثار من المسائل دون اعتبار»[2]، ثم روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قوله: «إيّاكم والرأي، فإن أصحابَ الرأي أعداءُ السّنن، أَعْيَتْهُم الأحاديثُ أن يَعُوها، وتَفَلّتَتْ منهم أن يحفظوها، فقالوا في الدين برأيهم، فضلوا وأضلوا»[3].

٤ ـ **الامتدادُ المعاصر لهذا الاتجاه**: اتجاه مدرسة الرأي في فهم الحديث الشريف، له امتداد كبير وانتشار واسع في هذا الزمان، بسبب الموروث الكبير لمدرسته الأولى، وهو كما سبق مظهر من مظاهر تخلف الأمة وانحطاطها، وكثير من أتباعه يتساءل عن كيفية فهم السنة النبوية، ولأنهم لم يتوصلوا إلى مكمن الداء وحسن الدواء، فهم من جهة تواصلوا معه لأنهم وجدوا في بعض تأصيلاته ما يُسْعِفهم في موافقة اتجاهات العصر، لكنهم من جهة ثانية نبذوه وآراءَه، لأنه لم يَرْوِ غَليلَهم ولم يَشْفِ عَليلَهم.

وهكذا نتج عندنا اتجاهٌ في فهم الحديث النبوي، ذو صبغة اعتزالية مذهبية، يأخذ من السنة ما يوافق أصوله وآراءه والعقل المعاصر، ويرد ما يخالفها مهما كانت درجةُ صحّته ومصادرُ روايته.

كما اتجهوا في تفسير بعض الأحاديث اتجاها ماديا ـ لتحاكمهم إلى طبيعة العصر ـ فغلّبوا الجانب المادي على الجانب الروحي الغَيْبِي، وراحوا يفسرون الأحاديث تفسيرات مادية حتى تتلاءم مع الثقافة الغربية المعاصرة.

---

(١) انظر كتاب «تاريخ الفقه الإسلامي» للدكتور عمر سليمان الأشقر ص ١٧٧.
(٢) جامع بيان العلم وفضله ٢/ ١٣٣.
(٣) نفسه ٢/ ١٣٤، ١٣٥.

وأعظم خطأ وقعوا فيه ـ وهم يَدْعون إليه بقوّة ـ، الاستقلال بفهم الكتاب والسنة، ونبذ طريقة أهل الحديث في لزوم الأثر، بل حكموا على الآثار بالقصور في الزمان والمكان... أما اليوم، فينبغي فهم السنة بما يتلاءم ويتماشى مع طبيعة الحياة العصرية.

فوقعوا فيما وقع فيه سابقوهم، فالمتقدمون من أهل الرأي حاكموا الحديث إلى مذاهبهم وأصولهم، والْمُحْدَثون اليوم، أرادوا محاكمة الحديث لا لحياتهم هم كمسلمين، بل للأسف للحياة المادية الغربية. ووجدوا في الاستقلال بفهم الحديث النبوي خير سبيل للخروج من أزمة ورثوها، لم يفهموا داءها، فعجزوا عن إيجاد دوائها.

ـ **تأصيلهم لمذهبهم**: يقول أحد الباحثين مؤصلاً لهذا الاتجاه:

«إن حسن فهم أحاديث الرسول الذي أوتي جوامع الكلم وفصْلَ الخطاب، يحتاج إلى ثلاثة أدواتٍ لابد منها جميعا، وإن النقص في أيّ واحدة منها يؤدي إلى سوء فهم الحديث وسوء النتائج، إن هذه الأدوات هي:

ـ **التعمق**: في فهم اللغة العربية ومعرفة أساليبها البيانية...

ـ **العقل**: لأنه هو الميزان الذي ربط الله به التكليف، وعلى قدر سلامته يُحَاسب المكلفون، وبه يوازِن الإنسانُ بين الأمور، ويُمَيّز الصحيحَ من الفاسد...

ـ **التمكن**: من فقه الشريعة الذي به يَعرف العالِمُ مقاصدها، ويقيس الأمور بأشباهها»[1].

وهذا تأصيل عقلي محض، يريد أن يستقل بفهم الحديث النبوي حسب عقله، ولَيْتهم فهموه بعقولهم المسلمة، بل إنهم يفهمون الحديث الشريف بعقول أعدائهم، وأما ذكر اللغة والتعمق فيها، وكذا العلم بمقاصد

(١) مصطفى أحمد الزرقا «العقل والفقه في فهم الحديث النبوي» ص ٨.

الدين، فالمقصود توسيع معانيها، ومن ثم إعطاء الحرية لعقولهم ليختاروا ما شاؤوا من تلك المفاهيم...

ثم يواصل قائلاً: «إن الإنسان غير معصوم في فهمه واجتهاده ولو كان في أعلى مقام من العلم بين أهل زمانه... ولا عبرة في ذلك بكونه سابقاً أو لاحقا، وكَونه من الأقْدمين أو من الْمُحْدَثين العصريين، ما دام يتمتع بتلك الأدوات الثلاث لحسن الفهم...»[1].

هكذا يؤصلون لأنفسهم الاستقلال بفهم الحديث النبوي، بل يُساوون بين فهومهم وفهوم الصحابة والتابعين والأئمة المتبوعين، ولا عبرة بسابق أو لاحق، ثم يقول مؤكدا: «هذا وقد وُجِدَتْ بعض مفاهيم في الشريعة شاعت واستقرت في أفهام العلماء من السّلف والخلف، بُنيت على فهم اجتهادي لبعض الأحاديث النبوية الصحيحة الثبوت، ودلّت المشكلات التي نشأت عن ذلك الفهم، أنه في حاجة إلى إعادة النظر في ضوء تلك الأدوات الثلاث التي أشرت إليها»[2].

وفي الاتجاه نفسه، أي الاستقلال بفهم السنة النبوية دون تقيّد بفهوم السابقين من سلف هذه الأمة، يقول باحث آخر: «وقد اجتهدتُ أن تكون كتابتي علمية موثقة... وأن أرجع إلى علماء الأمة - وخصوصا في خير قرونها - لأقتبس من نورهم، وأستفيد من نهجهم، وإن كان كل أحد يؤخذ منه ويرد، إلا المعصوم ﷺ، **لهذا لم ألتزم التقيد إلا بمحكمات القرآن والسنة، ومقاصد الشريعة وقواعدها.**»..[3]، وهو الاتجاه نفسه في أصل فكرته، الاستقلال بفهم السنة النبوية، وعدم التقيّد إلا بمحكمات القرآن والسنة!!، ومقاصد الشريعة!!.

والملاحظ أساسا إلغاؤهم للآثار ومكانتها في فهم الحديث النبوي، مع

---

(١) نفسه ص ٩.

(٢) نفسه ص ٩.

(٣) د/ يوسف القرضاوي «كيف نتعامل مع السنة النبوية» ص ١٩، ٢٠، وص ٣٣، ٣٤، ٩٣... - وانظر أيضاً كتابه «المدخل لدراسة السنة النبوية» ص ١٢٣...

إطلاقات منهم فضفاضة، كقولهم نفهم الحديث في ظل نصوص القرآن، وفي إطار المبادئ العامة... وهذا حتى لا يتقيّدوا بأيّ أصل أو قاعدة في فهم الحديث الشريف، بل يعطوا لأنفسهم كامل الحرية في تكييف معنى الأحاديث، حسب مقتضيات العصر!!. مع أن السنة إنما جاءت لتفسّر المجمل، أو تقيّد المطلق، أو تخصص العام، أو تُبيّن المبهم... ولهذا لما بعث علي بن أبي طالب رضي الله عنه ابن عباس رضي الله عنه إلى الخوارج، قال: لا تجادلوهم بالقرآن فإنه حمّال وجوه، ولكن جادلوهم بالسنة. وهذا لأن معناها واضح، ولا تحتمل ما يحتمله القرآن من كثرة المعاني والوجوه. وما حدث ما حدث في هذا الدين وفي تاريخه الطويل، من فتن وتفرق، وسفك للدماء، وعصبية... إلا بهذا السبب؛ تنكب فهوم الصحابة والتابعين ونبذ الآثار، والاستقلال بفهم الكتاب والسنة، «... بل سوء الفهم عن الله ورسوله أصل كل بدعة وضلالة نشأت في الإسلام، بل هو أصل كل خطأ في الأصول والفروع... وهل أوقع القدريةَ والمرجئةَ والخوارج والمعتزلة والجهمية والرافضة وسائر طوائف أهل البدع إلا سوءُ الفهم عن الله ورسوله ﷺ، حتى صار الدين بأيدي أكثر الناس، هو موجِبُ هذه الأفهام!، والذي فهمه الصحابة رضي الله عنهم ومن تبعهم عن الله ورسوله ﷺ، فمهجورٌ لا يُلتفت إليه، ولا يَرفعُ هؤلاء به رأسا...»[1].

نَماذجُ من تَفقّه الْمُحْدثين:

وهذه نماذج من تفقه المعاصرين، الذين اتجهوا إلى الاستقلال بفهم الحديث الشريف، توضح ما ينطوي عليه مذهبهم هذا:

١ ـ مسألة التكفير:

وهي من بين أهم القضايا والمسائل التي شغلت المسلمين حيناً من الدهر المعاصر ولا تزال، وسببها سوءُ الفهم لنصوص الوعيد، وانحرافٌ بها

---

(١) ابن القيم/ الروح ص ٩١، ٩٢.

عن فهوم السابقين، يقول ابن عمر رضي الله عنه: «إنهم انطلقوا إلى آيات نزلت في الكفار فجعلوها في المؤمنين»[1]، فكفّروا المسلمين، وسفكوا الدماء، وفتنوا شبابَ الأمّة... وأعطوا فُرْصةً لأعدائهم حتى ينفذوا مخططاتهم كيف ما شاؤوا.

٢ ـ الْمَوقف من الحكّام:

وليس بعيدا عمّا سبق، مسألة موقف المسلم من الحكام والأنظمة، حيث نجد اليوم اتجاها عريضا من الباحثين والدعاة... يتنكبون طريقة أهل الحديث في هذا الباب، وينساقون وراء تيار الاعتزال، مُتَشَبّثين بأحاديث يفهمونها على غير وجهٍ صحيح، كقوله ﷺ: «**إن من أعظم الجهاد كلمة عدلٍ عند سلطان جائر**»[2]، وقوله: «**سيّد الشهداء حمزة، ورجل قام إلى إمام جائر، فأمره ونهاه، فقتله**»، والسؤال: لماذا لم يفهم السابقون الأولون وهم من روى مثل هذه الأحاديث ودوّنها وحفظها، مثْلَ ما فهمَهُ هؤلاء الْمُحْدَثون، فما وجدنا أهل الحديث فهموا من الحديث سبّ الحكام على المنابر، وفي المجالس العامّة، وعبْر وسائل الإعلام، وفي الصحف، ثم تحزيب الأحزاب، وتأليب الدهماء والعامة، فسَلُّ السيوف وإراقة الدماء... ويا لخسارة الإسلام والمسلمين بما جَنَتْهُ أيدي هؤلاء طيلة عقودٍ من الزمان، ولا يزالون، بسوء فهمهم لمثل هذه الأحاديث.

٣ ـ الْجهادُ والاِغْتيالات:

ونتيجة لما سبق من فهم، جاءت قضية جهاد الحكام، واغتيال الرؤساء والزعماء المخالفين، متعلقين في كل هذا بأحاديث تأذن بمقاتلة الأمراء إذا رأينا منهم كُفْرًا بَواحاً، أو بأحاديث شهيرة في السيرة النبوية،

---

(١) رواه البخاري معلقا مجزوماً به رقم ٦٩٣٠، وصححه الحافظ ابن حجر ١٣/ ٣٥٧ (فتح).

(٢) رواه أحمد (١٠٧١٦، ١١١٥٨) ـ وأبو داود (٤٣٤٤) ـ والترمذي (٢١٧٤) ـ وابن ماجه (٤٠١١).

أنه ﷺ أَمَرَ بقتل بعض رؤوس اليهود ممن كان يؤذيه ﷺ وأصحابَه، ويَتَشَبّبُ بنساء المسلمين... وهي أحاديث صحيحة لا مِرْية فيها، لكن سوء فهمها هو مكمن الداء، ولو كان معناها على ما ذهب إليه هؤلاء، إذن لما تردد سلفُ هذه الأمة في مقاتلة الأمراء، واغتيال الرؤساء، فليسوا بأقلَّ منا شجاعة، ولَسْنا بأحرصَ منهم على الجهاد وحبّ الاستشهاد في سبيل الله، ولا بأكثرَ منهم إنكارا لجور السلاطين، وبُغْضاً لأعداء الدين...

لكن نقول ونكرر ونؤكد، أن عزّ الأمة وسؤددها، إنما هو في اتباع فهوم الأئمة المتقدمين من أهل الحديث للسنة النبوية وللآثار السلفية.

٤ ـ رفعُ اليديْـن فـي الصّلاة:

رفع اليدين في الصلاة عند الركوع وعند القيام منه، سنّة استفاضت بها الأحاديث، واشتهرت، حتى حكم لها بالتواتر، لكن الفهم المذهبيَّ الذاتِيَّ يأبى هذا ويرفضُه، ويتعلق بحديثٍ صحيح يفهمه على غير وجه صحيح، يردُّ به كل أحاديث الرفع، وهي شُبهة قديمة حديثة[1]، ذكرها الإمام البخاري في جزئه: «كتاب رفع اليدين في الصلاة»، فقال:

«وأما احتجاج بعض من لا يعلمُ بحديث وكيع عن الأعمش عن المسيّب بن رافع عن تميم ابن طرفة عن جابر بن سمرة قال: «دخل علينا النبيُّ ﷺ ونحن رافعي أيدينا في الصلاة، فقال: ما لي أراكم رافعي أيديكم كأنّها أذْنابُ خيْلٍ شُمُسٍ؟، اُسْكُنوا في الصلاة»، فإنما كان هذا في التشهد لا في القيام، كان يُسلّم بعضهم على بعض، فنهى النبي ﷺ عن رفع الأيدي في التشهد، ولا يَحْتجُّ بمثل هذا من له حظ من العلم، هذا معروف مشهور لا اختلاف فيه. ولو كان كما ذهب إليه، لكان رفعُ الأيْدي في أوّل التكبيرة وأيضا تكبيرات صلاة العيد منهيّاً عنها، لأنه لم يَسْتثنِ رفعا دون رفع، بيّنه حديث... جابر بن سمرة يقول: «كنّا إذا صلينا خلف النبي ﷺ

---

(١) انظر مثلاً كتاب سعيد حوى «جند الله أخلاقا».

قلنا: السلام عليكم، السلام عليكم، وأشار مِسْعرُ بيديه، فقال النبي ﷺ: ما بال هؤلاء يُومِئُون بأيديهم كأنها أذناب خيل شُمُسٍ؟، إنما يكفي أحدهم أن يضع يده على فخذه ثم يسلم على أخيه مِنْ عن يمينه ومن عن شماله»[1].

وقد جمعوا إلى جانب ردّهم السّننَ بالرأي، استهزاءَهم بها، فقد صحّ عن ابن المبارك أنه قال: «كنتُ أُصَلي على جنب النعمان بن ثابت فرفعتُ يديّ، فقال: ما خشيتَ أن تَطير؟، فقلت: إن لَمْ أَطِرْ في الأولى لم أطر في الثانية.»..[2]، وهذا الاتجاه في الاعتراض على السنن بالرأي والاستهزاء بأصحابها وَرِثَهُ بعض الْمُحدَثين عن سابقيهم[3].

٥ ـ رئاسةُ الْمَرأة:

صح عن النبي ﷺ قوله: «**لن يُفلح قومٌ وَلّوا أمرَهم امرأةً**»[4]، والحديث شامل لكل ولاية عظمى أو دونها، ولكل امرأة لأن لفظة «امرأة» نكرة، فالعبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، وعليه جاء فقه أهل الحديث وغيرهم، على عدم جواز تولية المرأة الولاياتِ العامّة كيف ما كانت، يقول أبو بَكْرَة رضي الله عنه: لقد نفعني اللهُ بكلمةٍ سمعتُها من رسول الله ﷺ أيّام الجمل بعد ما كِدْتُ أن أَلْحَقَ بأصحاب الجمل فأقاتلَ معهم، قال: لما بلغ رسولَ الله ﷺ أن أهل فارس قد ملّكوا عليهم بِنْتَ كسرى قال: ... الحديث (البخاري رقم ٤٤٢٥). وهذا في حقّ أم

---

(١) كتاب رفع اليدين ص٥٩، ٢٩.. والرواية الأولى للحديث عند: أحمد ٥/ ١٠٧ ـ ومسلم ١/ ٣٢٢ ـ والنسائي ٣/ ٤ ـ... والثانية عند: أحمد ٥/ ١٠٢، ١٠٧ ـ ومسلم ١/ ٣٢٢ ـ والنسائي ٣/ ٤، ١١ ـ وابن خزيمة ١/ ٣٦١ ـ...

(٢) القصة صحيحة مشهورة، رواها: البخاري في «جزء رفع اليدين» ص ١٠٧ ـ وابن قتيبة «تأويل مختلف الحديث» ص ٦٦ ـ وابن حبان في «الثقات» ٨/٤٥ ـ والخطيب في «تاريخ بغداد» ٤٠٩/١٣ ـ وابن عبد البر في «التمهيد» ٢٩٩/٩.

(٣) ينظر مثلاً كتاب «السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث» لِمُحمد الغزالي.

(٤) رواه البخاري (٤٤٢٥، ٧٠٩٩) ـ والترمذي ٥٢٧/٤ رقم ٢٢٦٢، وقال: هذا حديث حسن صحيح ـ والنسائي ٢٢٧/٨ ـ وأحمد ٣٨/٥، ٤٣، ٤٧، ٥١: جميعهم من حديث أبي بكرة رضي الله عنه.

المؤمنين الصّديقة عائشة رضي الله عنها، فكيف بمن دونها بمفاوز؟؟ إلا أن بعض متفقّهة العصر يأبوْن هذا الفهم لأنه لا يتماشى مع حركية العصر، ومقوماته الثقافية، والتي تسوّي بين الرجل والمرأة في كل شيء، مُعرضين عن هُدى الله تعالى وعن صراطه المستقيم، واسمع إلى أحدهم وهو يقول: «... فإنه يجب علينا أن نختار للناس أقربَ الأحكام إلى تقاليدهم... والمرأة في أوروبا تباشر زواجَها بنفسها، ولها شخصيتها التي لا تتنازل عنها، وليست مُهِمتنا أن نفرضَ على الأوروبيين مع أركان الإسلام رأيَ مالك أو ابن حنبل، إذا كان رأيُ أبي حنيفة أقربَ إلى مشاربهم، فإن هذا تنطع أو صدّ عن سبيل الله... وإذا ارتضوْا أن تكون المرأة حاكمةً أو قاضية أو وزيرة أو سفيرة، فلهم ما شاءوا، ولدينا وجهات نظر فقهية تجيز ذلك كلّه... إنّ مَنْ لا فقه لهم يجب أن يُغلقوا أفواههم لئلا يُسيئوا إلى الإسلام بحديث لم يفهموه أو فهموه وكان ظاهرُ القرآن ضده»[1].

وما ثُلِم الإسلام إلا بسِهامٍ كهذه، والله المستعان.

٦ ـ الولايـةُ والإشْهـاد في النّكـاح:

يقول النبي ﷺ: **«لا نكاحَ إلا بِوَلِيّ وشاهدَيْ عدلٍ»**[2]، ولا اختلاف بين أهل الحديث وأئمته على ركنية الوليّ والشاهديْن في الزّواج، أما مذهب الحنفية فمعلوم، وبعضُ المعاصرين وجد ضالته في مذهبهم لأنه يتماشى مع روح العصر، وميولات الناس ورغباتهم!!.. والكلّ يعلم ما في إسقاط ركنية الوليّ من المخاطر، والفساد الأخلاقي والاجتماعي...

والذي أريد بيانه هنا، موقف من المواقف المذهبية، الذاتية الفهم للحديث النبوي، ذلكم هو موقف القاضي عبدالوهاب البغدادي المالكي، حيث يقول ـ ومذهب المالكية استحباب الشهود فقط ـ: «الولي شرط في صحة عقد النكاح... لقوله ﷺ: **«لا نكاح إلا بولي»**، وهو استدلال

---

(١) محمد الغزالي «السنة النبوية» ص٥٤.

(٢) انظر تخريجه في التخليص الحبير ٣/١٥٦، ١٥٧.

صحيح لا غُبار عليه، لكنه بعد صفحات يقول: «يصحُّ عقد النكاح من غير إشهاد... إذا ثبتَ أنه ليس بشرط في الصحة، فإنه شرط في الكمال والفضيلة، لقوله ﷺ: **«لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل»**[1]، وقد ثبت أنه لم يُرد بذلك الصحّة، فلم يبْقَ إلا نفْيُ الكمال والفضيلة»[2]، وهكذا يُستَدل بالحديث الواحد على الشيء ونقيضه، نُصْرة للمذهب، وتسويغا لاجتهاداته.

٧ ـ تفْسيرٌ ماديّ للحَديث:

الاتجاه المادي هو سمة الحياة المعاصرة التي أعرض الناسُ فيها عن ذكر الله تعالى، ومن المؤسف أن يجد هذا الاتجاهُ مكانته بين بعض الباحثين والدعاة إلى هذا الدين، فيسلطونه على النصوص النبوية، حتى يرتضيها الغرب الكافر ويتقبلها، يقول أحدُهم: «كما أن بعض أعداء الإسلام كثيرا ما يتخذون من هذه المعاني الأصلية تَكِأَةً للسخرية من المفاهيم الإسلامية، ومنافاتها للعلم الحديث، والفكر المعاصر، ومنذ سنوات كتب أحد دعاة النصرانية يهاجم الفكر الإسلامي بأنه يؤمن بالخرافات في عصر العلم والتنوير، مستندا إلى بعض الأحاديث مثل ما رواه البخاري وغيره: **«الحمّى من فيح جهنم فأبرِدوها بالماء»**[3] والكاتب الغبي أو المتغابي يجهل أو يتجاهل المعنى المجازي المراد من الحديث، والذي يفهمه كل متذوق للعربية، ونحن نقول في اليوم الشديد الحرّ: أنّ طَاقَةً فُتحت من جهنم، والقائل والسامع يفهم كِلاهُما المقصودَ من هذا الكلام.

وكتب أحد المحسوبين على الإسلام ساخرا من حديث: **«الحَجَرُ**

---

(١) انظر تخريجه في التلخيص الحبير ١٥٦/٣، ١٥٧.

(٢) المعونة على مذهب عالم المدينة ٧٢٧/٢، ٧٤٥.

(٣) الحديث رواه: البخاري (٣٢٦٣، ٥٧٢٥)، ومسلم ١٩٥/١٤، وابن ماجه (٣٤٧٢)، عن ابن عمر.
والبخاري (٣٢٦٤، ٥٧٢٣)، ومسلم ١٩٥/١٤ .والترمذي (٢٠٧٤)، وابن ماجه (٣٤٧١)، عن عائشة.

الأسود من الجنة»[1]، وحديث: **«العَجْوة من الجنة»**[2]، وغفل هؤلاء عن المعنى المقصود من هذه العبارات وأمثالها.»..[3]، ثم راح يُفسّرها بأن المقصود منها كالمقصود من حديث: **«واعلموا أن الجنة تحت ظلال السيوف»!!**[4]، وهكذا تُرد السنة وتلوى أعناق النصوص حتى يرتضيها أعداء الدين، ونظهرَ أمامهم بمظهر الاعتدال، والله المستعان.

فهذا غيْضٌ من فيْضٍ، وقِلٌّ من جُلٍّ، وإنما قصدت هنا التنبيه والإشارة بالمثال إلى خطورة هذا الاتجاه في فهم الحديث النبوي، وأنه يُسيئ إلى السنة من حيث يظن أنه يخدُمها ويدافع عنها. وبالمقابل تتضح سلامةُ منهج المحدثين في فقه السنة النبوية، وأنه الجدير بالاتباع، والأحق بالتعلم والتعليم.

---

(١) الحديث رواه: النسائي (٢٨٨٦)، والترمذي (٨٧٧) وقال: «حسن صحيح»، وأحمد (٢٦٥٩، ٣٣٥٦)، عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ.

(٢) الحديث رواه: الترمذي (٢٠٦٦)، والدارمي (٢٨٧٤)، وابن ماجه (٣٤٥٥)، وأحمد ٤٨/٣، ٤٢٦، ٣١/٥، ٦٥.

(٣) د.يوسف القرضاوي «كيف نتعامل مع السنة النبوية» ص١٦٥.

(٤) الحديث رواه: البخاري (٢٨١٨، ٣٠٢٤)، ومسلم ٤٦/١٢، وأبو داود (٢٦٣١)، عن عبدالله بن أبي أوفى رضي الله عنه.

خاتِمةٌ وتوصيات

وفي ختام هذا البحث المتواضع، لا أزعم أنني أعطيته حقّه من التقعيد والتأصيل والتمثيل، لكن حسبي أنني أَثَرْتُ كامناً، وحرّكتُ ساكناً، لأهم قضية تخصّ السنة النبويّة، ألا وهي قضية الفهم... فقد حاولت الجواب عن المخرج من هذا المأزق، وقدمتُ الجواب الشافي - إن شاء الله - لهذا الداء العضال الذي تتخبط فيه الأمّة منذ أزمان، واستفحل شرّه اليوم، فكان سببا لكثير من الفتن، والنزاع والشقاق، والحزبيات... فزهد في السنة أتباعُها، وصُدّ عنها أعداؤُها ومناوئوها.

وأخيرا هذه بعض التوصيات، أراها مما يخدم البحث ويكمل موضوعه:

١ - ضرورة العودة بهذه الأمة المرحومة إلى سنة نبيها ﷺ، وفهمها وتفهيمها على طريقة الصحابة والتابعين ومن تبعهم من الأئمة الأعلام، أئمة الحديث والفقه، فهذا المنهج هو الكفيل بتوحيدها وقيادتها إلى برّ الأمان، وإلى عزها في الدنيا وفوزها يوم القيامة، لأنه الامتداد الطبيعي والعلمي لمنهج الصحابة رضي الله عنهم، وهو وسطٌ بين تقليد متوارَثٍ وعصبية مذهبية، وبين انفلات واستقلال غير منضبط في فهم الحديث النبوي، تطغى مفاسدُه على محاسنه. وهي دعوة إلى إحياء هذا المنهج والتزامه، لا إلى رأيٍ اجتهاديٍّ قد يخطئ وقد يصيب.

٢ - لا سبيل إلى تأصيل هذا المنهج ونشره إلا بكثرة الكتابات

والبحوث والملتقيات حوله، مع تضافر الجهود وتعاونها، كلٌّ حسب طاقته، وهذا مواصلةً لجهود أهل الحديث والذين ما حفظوا لنا السنة إلا بجهودهم الجبّارة حفظا وتصنيفا، شرحا وتأصيلا، تعاونا واتحادا.

٣ ـ إحياء المنهج الصحيح في التفقه بالسنة النبوية، وذلك بالعناية بكتب السنة شرحا وتدريسا، فإن ربط الأمة بالوحي وبالنصوص النبوية أحسن وأعظم من ربطها بالمنظومات والمتون، والحواشي والمختصرات...

٤ ـ دعوةٌ إلى الاجتهاد لإبراز فقه المحدثين من خلال استقراء كتبهم ومصنفاتهم، وإعطائها حقّها من الخدمة، حتى يتبين للأمة قوّةُ مذهبهم ومحاسنه واستقامته، وأنه الأيسر والأوفق لها من أي رأي، أو فهم آخر.

٥ ـ تقديم السنة النبوية للأمة بيضاء صافية بهداياتها ومحاسنها، وحلولها الوسطية، كما علّمها رسولُ الله ﷺ أصحابَه، وكما فهموها عنه رضي الله عنه.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين، سبحانك اللّهم وبحمدك، أشهد ألا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك.

المصادر والمراجع

١ - **الاتجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث خلال القرن الثالث الهجري**/ د. عبدالمجيد محمود عبدالمجيد.

٢ - **إعلام الموقعين عن ربّ العالمين**/ محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية - المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٠٧، ١٩٨٧.

٣ - **الانتقاء في فضل الأئمة الثلاثة الفقهاء**/ ابن عبدالبر.

٤ - **تاريخ الفقه الإسلامي**/ د. عمر سليمان الأشقر، قصر الكتاب، البليدة، الجزائر ١٩٩٠م.

٥ - **تأويل مختلف الحديث**/ ابن قتيبة الدينوري - دار الكتاب العربي، بيرت.

٦ - **جامع بيان العلم وفضله**/ أبو يوسف بن عبدالبر - دار الكتب العلمية، بيروت.

٧ - **جامع العلوم والحكم**/ ابن رجب الحنبلي، تحقيق شعيب الأرناؤوط، دار الهدى الجزائر ط١، ١٤١١هـ.

٨ - **سلسلة الأحاديث الصحيحة**/ محمد ناصر الدين الألباني - مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الجديدة، ١٤١٥، ١٩٩٥.

٩ - **السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث**/ محمد الغزالي - دار السلام، الجزائر.

١٠ - **السنن**/ أبو عيسى الترمذي - تحقيق: أحمد شاكر، دار عمران، بيروت.

١١ - **السنن**/ أبو داود السجستاني - دار ابن حزم، ط١، ١٤١٩، ١٩٩٨.

١٢ - **السنن**/ أحمد بن شعيب النسائي - دار الكتاب العربي، بيروت.

١٣ - **السنن**/ محمد بن يزيد بن ماجه - دار الفكر.

١٤ - **سير أعلام النبلاء**/ الذهبي - مؤسسة الرسالة، ط١١، ١٤١٧، ١٩٩٦.

١٥ ـ **صحيح مسلم بشرح النووي**/ محيي الدين النووي ـ دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٧، ١٩٨٧.
١٦ ـ **صفة صلاة النبي ﷺ**؛ محمد ناصر الدين الألباني ـ مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الجديدة، ١٤١١، ١٩٩١.
١٧ ـ **العقل والفقه في فهم الحديث النبوي**/ مصطفى أحمد الزرقا ـ دار القلم، دمشق.
١٨ ـ **فتح الباري شرح صحيح البخاري**/ ابن حجر ـ دار السّلام، الرياض، ١٤١٨، ١٩٩٧.
١٩ ـ **الفقيه والمتفقه**/ الخطيب البغدادي ـ دار ابن الجوزي، الرياض، ١٤١٧، ١٩٩٦.
٢٠ ـ **كتاب رفع اليدين في الصلاة**/ البخاري ـ دار ابن حزم، بيروت، ١٤١٦، ١٩٩٦.
٢١ ـ **كتاب الروح**/ ابن قيم الجوزية ـ المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٤٠٩، ١٩٨٩.
٢٢ ـ **كتاب المسند (السنن)**/ الدارمي ـ دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤٢٣، ٢٠٠٢.
٢٣ ـ **كيف نتعامل مع السنة النبوية، معالم وضوابط**/ د. يوسف القرضاوي ـ المعهد العالمي للفكر الإسلامي.
٢٤ ـ **مجموع الفتاوى**/ أحمد بن تيمية ـ دار ابن حزم، بيروت.
٢٥ ـ **المحدث الفاصل بين الراوي والواعي**/ الحسن بن عبدالرحمن الرامهرمزي ـ تحقيق: محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤، ١٩٨٤.
٢٦ ـ **المدخل إلى مذهب الإمام أحمد**.
٢٧ ـ **المسند**/ أحمد بن حنبل ـ دار الفكر، بيروت.
٢٨ ـ **معرفة علوم الحديث**/ أبو عبد الله الحاكم النيسابوري ـ الكتب العلمية، بيروت.
٢٩ ـ **الموافقات في أصول الأحكام**/ إبراهيم بن موسى أبو إسحاق الشاطبي ـ دار الفكر.
٣٠ ـ **المعونة على مذهب عالم المدينة**/ القاضي عبدالوهاب ـ تحقيق: عبدالحق حميش، مكتبة نزار الباز، مكة المكرمة، ١٤١٥، ١٩٩٥.
٣١ ـ **نظرات جديدة في علوم الحديث**/ د. حمزة عبد الله المليباري ـ دار الأندلس، الجزائر.